الأخبار
al-akhbar

الخميس 2 تموز 2026
العدد 5814 السنة العشرون
Jeudi 2 Juillet 2026 no 5814 20ème année

www.al-akhbar.com

16 صفحة
100000 ليرة

ميديا | 14

Mtv دعارة بلا حدود

الشيباني يفتح من طرابلس باب التدخل السوري في لبنان 3

الدولة تخترع المستحيل لإقفال القرض الحسن

2

طهران للوسطاء عتبة ضبط النفس تتقلّص

9 - 8

(أ ف ب)

قضية اليوم

نصار زار واشنطن لبحث الخطوات التنفيذية وعبود والحاج متواطئان

السلطة تنفذ اتفاق العار قبل توقيعه: كيف نقفل القرض الحسن؟

لم يعد استهداف المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة ببيئة المقاومة مجرد إجراءات متفرقة، بل أصبح جزءاً من مسار سياسي ومالي متكامل يهدف إلى محاصرة هذه البيئة وإعادة رسم موازين القوى الداخلية عبر أدوات قانونية ومالية وإدارية. وفي هذا السياق، يبرز ملف «القرض الحسن» باعتباره أحد أكثر الملفات حساسية، نظراً إلى دوره الاجتماعي والاقتصادي داخل بيئة المقاومة، ولأن أي محاولة للمساس به تتجاوز البعد القانوني لتندرج في سياق الصراع السياسي الأوسع حول موقع المقاومة ودورها في لبنان.

قبل توقيع الاتفاق بين سلطة الوصاية والعدو، كانت السلطة قد أطلقت، مطلع حزيران الماضي، مساراً يستهدف إقفال ملف «القرض الحسن». وعلمت «الأخبار» أن زيارة وزير العدل عادل نصار إلى الولايات المتحدة، مطلع الشهر الماضي، شكّلت محطة مفصلية في هذا المسار، إذ عقد خلالها لقاءات مع مسؤولين في وزارة الخارجية الأميركية طلبوا اتخاذ إجراءات قضائية تتعلق بالمؤسسة. وقد فتح ذلك الباب أمام تحرك رسمي لإعادة البحث في وضعها القانوني والإداري، ولا سيما بعدما أبلغ مصرف لبنان الجهات الرسمية أنه غير معني بالملف، باعتبار أن المؤسسة تقع خارج النظام المالي والمصرفي.

وأمام هذا التطور، باشر حزب الله تحركاً سياسياً، فأوفد ممثلين عنه إلى وزارتي الداخلية والمالية، ناقلين موقفاً حاسماً مفاده أن أي محاولة لإقفال المؤسسة تُعدّ تجاوزاً للخط الأحمر، وأن تداعياتها لن تقتصر على الجانب الإداري أو القانوني، بل قد تمتد إلى مستويات سياسية واجتماعية، نظراً إلى ارتباط المؤسسة المباشر بالبيئة الاجتماعية للمقاومة.

وفي هذا الإطار، نقل وزير الداخلية أحمد الحجار أن حاكم مصرف لبنان كريم سعيد أبلغ رئيس الجمهورية جوزيف عون ورئيس الحكومة نواف سلام، وكذلك الجانب الأميركي، أنه أجرى مراجعة شاملة لعمل «القرض الحسن» منذ تأسيسها، ولم يتبيّن له وجود أي صلة بينها وبين النظام المصرفي أو شركات الصيرفة وتحويل الأموال، مؤكداً أنها تخضع لقانون الجمعيات. وبناءً عليه، فإن أي إجراء يتعلق بترخيصها أو استمرار عملها يندرج ضمن صلاحيات المراجع الإدارية المتخصصة، سواء الوزارات المعنية أو مجلس الوزراء. وأشار الحجار إلى أن جهات دولية أثارت الملف معه أكثر من مرة، لكنه أكد أن «من لديه شكوى أو ادعاء بوجود مخالفة فليتوجه إلى القضاء، ولا أستطيع أن أمنع أحداً من طرح هذا الملف على مجلس الوزراء». وفي السياق نفسه، أبدى وزير المالية ياسين جابر موقفاً رافضاً لفكرة إقفال المؤسسة، مؤكداً «أنني لن أسمح بذلك وسأضغط على حاكم مصرف لبنان كي لا يتدخل».

> **لماذا تعمّدت السلطة إحراج قضاة وضباط بحضور اجتماع يشارك فيه إسرائيليون في أبو ظبي؟**

(هيثم الموسوي)

وعليه، بدأ البحث عن مسار بديل، فطُلب من وزير العدل تفعيل الخيار القضائي. وبناءً على ذلك، فُتح تحقيق عبر النيابة العامة المتخصصة، وتولى الأمر القاضي رامي الحاج (الذي عُيّن مدعياً عاماً رغم كل تهم الفساد المثبتة عليه لأنه تعهد بتنفيذ كل طلبات السلطة ووزير العدل كما فعل في قضية ربيع الطويل)، فأصدر استنابات إلى الأجهزة الأمنية لإجراء تحقيق حول مؤسسة «القرض الحسن»، يشمل طبيعة عملها، ومصادر تمويلها، وارتباطاتها المالية. وبحسب معلومات «الأخبار»، خلصت التحقيقات الأولية إلى عدم وجود معطيات تثبت أي ارتباط مباشر بين المؤسسة والنظام المصرفي أو شركات الصيرفة أو شبكات التحويلات المالية غير النظامية، ما أبقى الملف في دائرة الجدل القانوني من دون أن يفضي إلى أساس قضائي يسمح باتخاذ إجراءات بحقها. كما أظهرت تحقيقات فرع المعلومات أن المسألة لا تنطوي على شبهة جرم جزائي.

وأمام هذا التعقيد، اتجهت المقاربة إلى توسيع التحقيق خارج لبنان. فعمد وزير العدل إلى استغلال انعقاد الاجتماع الدوري لمجموعة العمل المالي (FATF) في أبو ظبي، وأوفد بعثةً مؤلفة من ثلاثة قضاة هم محمد رعد، ورنا عاكوم، وميرنا كلاس، يمثلون النيابة العامة التمييزية، إضافة إلى ثلاثة ضباط من الأجهزة الأمنية، بينهم محمد ضاهر من فرع المعلومات، وعبد الحفيظ منصور ممثلاً عن هيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان. وكُلّف الوفد، بالتعاون مع السلطات الإماراتية، متابعة ثلاثة ملفات: «القرض الحسن»، والتحويلات المالية المرتبطة بحزب الله، وملفات مالية تخص موقوفين في لبنان يُشتبه بوجود صلة بينهم وبين المؤسسة.

إلا أن مشاركة الوفد اصطدمت بإشكالية سياسية، بعدما تبيّن أن الاجتماع سيُعقد بحضور مندوب عن كيان الاحتلال الإسرائيلي، وهو ما كان يعرفه وزير العدل. فأبدى القضاة الثلاثة تحفظهم على المشاركة، فيما استشار الضباط مدير عام قوى الأمن الداخلي اللواء رائد عبد الله، الذي طلب منهم أيضاً الامتناع عن حضور أي اجتماع يشارك فيه إسرائيليون.

وبحسب مصادر مطلعة، تدخل نصار لمحاولة إقناع القاضي محمد رعد بالتراجع عن موقفه، وتعامل مع اعتراضه باستخفاف، معلقاً بأنه «بات يتقمص شخصية النائب محمد رعد». كما تدخل رئيس الحكومة نواف سلام ورئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي سهيل عبود، وطلبا من القضاة دخول قاعة الاجتماع، إلا أن رعد تمسك برفضه، فيما شاركت القاضيتان عاكوم وكلاس، إلى جانب منصور، بينما بقي الضباط الثلاثة خارج القاعة. وخلال الجلسة، كان رعد يتابع مجرياتها عبر الرسائل التي كان يتلقاها عبر الهاتف من زملائه.

وتؤكد المصادر أن هذا الاجتماع يُعقد دورياً في إطار أعمال مجموعة العمل المالي، وأن إسرائيل، بصفتها عضواً، كانت تحرص على حضوره في كل مرة، فيما كان لبنان يعتمد في الدورات السابقة سياسة مقاطعة الجلسات التي يحضرها المندوب الإسرائيلي، ويكتفي بالإجابة عن الاستفسارات خطياً عبر البريد الإلكتروني. إلا أن تدخل رئيس الحكومة هذه المرة أدى إلى مشاركة الوفد اللبناني في الاجتماع.

ووفق المعلومات، ينتظر الجانب الأميركي من وزير العدل عرض نتائج التحقيقات، إلى جانب تقديم تصور واضح حول الخطوات التي تعتزم الحكومة اتخاذها لتنفيذ القرار الهادف إلى إقفال مؤسسة «القرض الحسن».

(الأخبار)

تقرير

أنقرة تستقبل سلام بملاحظات على الاتفاق: يحمل مؤشّرات تهدّد الأمن القومي لتركيا

علمت «الأخبار» من مصادر دبلوماسية في بيروت، أن السعودية ودولة الإمارات هما فقط من يقدّم الدعم الفعلي الكامل لسلطة الوصاية بما خصّ «اتفاق العار» الذي وقّعته مع العدو. وقد تلقّى أكثر من مسؤول لبناني ملاحظات غير رسمية من جهات عربية وإقليمية تعتبر أن لبنان أخطأ في هذه الخطوة، بمعزل عن حجم الضغط الذي مورس على الرئيسين جوزيف عون ونواف سلام من قبل الولايات المتحدة والسعودية. وبينما ذكرت مصادر مصرية أن القاهرة لم تُفاجأ بالاتفاق، لكنها كانت تتوقّع أن يُحسن لبنان استخدام المناخ الإقليمي وأن يحصل من إسرائيل على التزام واضح بالانسحاب الكامل من أرضه ضمن جدول زمني مُحدّد. وقالت المصادر إن القاهرة تبدي خشيتها على الوضع الداخلي في لبنان، نظراً إلى انعدام التوافق الوطني حول خطوة بهذا الحجم. وأضافت أن مصر سبق لها أن قدّمت مبادرة إلى الجهات اللبنانية الرسمية والحزبية، من أجل الوصول إلى حلّ يوفّر وقفاً للحرب من جهة، وضمانة للانسحاب وتأمين عدم بقاء لبنان مصدر هجمات على شمال فلسطين المحتلة. وأشارت المصادر إلى أن وفداً من المخابرات العامة المصرية كان قد زار بيروت والتقى مع مسؤولين في حزب الله، وعرض مبادرة من خمس نقاط ركّزت على مسألة حل توافقي على احتواء السلاح وليس نزعه بالقوة.

وبعد توقيع السلطة على الاتفاق، أعربت المصادر عن تقدير المسؤولين المصريين، بأن تنفيذ هذا الاتفاق قد يبدو مستحيلاً في ظل عدم وجود أي توازن في بنوده، كونه يلبّي مطالب إسرائيل ويفرض على لبنان خطوات ليس بمقدوره القيام بها، عدا مخاطر توسّع الانقسام الداخلي في لبنان. وكرّرت المصادر الدعوة إلى توسيع دائرة الحوار بين الجهات اللبنانية المختلفة حول طريقة التعامل مع الملف.

من جهة ثانية، قالت المصادر الدبلوماسية لـ«الأخبار» إن تركيا انضمّت إلى الجبهة التي تجد في الاتفاق ما لا يحقّق المصلحة اللبنانية، وبما يشكّل من مخاطر تتجاوز لبنان لتلامس الأمن القومي التركي. وبحسب المصادر فإن أنقرة انقرة لا يمكنها التعامل مع الاتفاق أبلغت جهات عربية وإقليمية بموقفها المتحفّظ على الاتفاق، وأنها في صدد مناقشة الأمر تفصيلاً مع الرئيس نواف سلام الذي يُفترض أن يزور تركيا في وقت لاحق من هذا الشهر، في موعد كان مُقرّراً قبل توقيع الاتفاق.

وبحسب المصادر فإن المسؤولين الأتراك عبّروا عن موقفهم هذا لجهات عدة في لبنان، ولفتوا انتباه قوى نافذة في «الشارع السنّي» إلى خطورة ما حصل، مع دعوة إلى عدم التجاوب مع موجة التحريض التي يراد منها إشعال فتنة طائفية ومذهبية في لبنان. كما تحدّثت المصادر عن نقاش تركي – سوري حول الأمر، وأن السلطة الجديدة في دمشق، كانت تعتقد بأن لبنان لن يذهب منفرداً إلى خطوة من هذا النوع، نظراً إلى ما لها من انعكاسات على سوريا وأمنها أيضاً، علماً أن الجانب التركي كان لفت انتباه جهات لبنانية إلى ضرورة أن تتشاور بيروت مع دمشق وأن تستفيد من تجربة التفاوض التي تعثّرت بين السلطة الجديدة في سوريا وإسرائيل.

يشار إلى أن السعودية من خلال الموفد يزيد بن فرحان قد تكون الدولة العربية الوحيدة التي شاركت في كل المحادثات التمهيدية الخاصة بهذا الاتفاق، وأن عون وسلام طلبا دعم ابن فرحان من أجل عدم خلق جبهة سياسية داخلية معارضة، كما طلبا منه العمل مع الرئيس نبيه بري لأجل منع شنّ حملة لإسقاط الحكومة رداً على الاتفاق.

(الأخبار)

تقرير

لبنان يستقبل الشيباني بإقرار اللجنة العليا اللبنانية – السورية

رلى إبراهيم

في البند الأول من جدول أعمال جلسة مجلس الوزراء التي تنعقد اليوم في السراي الحكومي، مشروع اتفاقية بين حكومتَي كل من لبنان وسوريا لإنشاء اللجنة العليا اللبنانية - السورية المشتركة. وهي اتفاقية جرى التوافق عليها وكتابة نصّها خلال زيارة رئيس الحكومة نواف سلام الأخيرة إلى دمشق، حتى تحلّ اللجنة العليا مكان المجلس الأعلى اللبناني السوري الذي أنشئ في 22 أيار 1991 في إطار تطبيق معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق التي وُقّعت بين البلدين آنذاك. ويبدو أن عرض هذه الاتفاقية على مجلس الوزراء في هذا الموعد مُنسّق مع الجانب السوري بالتزامن مع زيارة وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني، إذ تضم توقيعَي كل من سلام والشيباني في صفحتها الأخيرة. أمّا في الصفحة الأولى، فيبدو رسم للعلم اللبناني إلى جانب العلم الجديد لسوريا بعد إسقاط النظام السابق.

تشير الاتفاقية في مقدّمتها إلى أنها تأتي انطلاقاً من العلاقات الأخوية والتاريخية التي تجمع الدولتين، ورغبة كلّ منهما في تطوير العلاقات الثنائية وتعزيز التعاون والتنسيق بما يحقّق مصالحهما المشتركة. وتقول إن الطرفين اتّفقا على المواد المذكورة ضمنها، ومنها إنشاء اللجنة المشتركة التي تُعدّ الإطار المؤسسي الأعلى للتشاور والتنسيق والتعاون. وتذكر في مادتها الثانية مبادئ هذا التعاون الذي يقوم على 7 ركائز: احترام سيادة واستقلال ووحدة وسلامة أراضي كل من الدولتين، المساواة بينهما، عدم التدخل في الشؤون الداخلية، الالتزام بمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، تسوية الخلافات بالوسائل السلمية من خلال الحوار والتشاور، احترام علاقات الأخوّة وحسن الجوار وتحقيق المصالح المشتركة. أمّا المادتان الثالثة والرابعة، فتتضمّنان على ذكر أهداف اللجنة ومجالات التعاون التي تشمل الشؤون السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والمالية والتجارية والاستشارية والقضائية والقانونية والأمنية إلى جانب الشؤون الصحية والاجتماعية وكل ما يُعنى بالاتصالات والتحوّل الرقمي.

يرأس اللجنة عن الجانب اللبناني رئيس مجلس الوزراء ونظيره عن الجانب السوري بحسب المادة الخامسة، كما تضم ممثّلين عن الجهات المختصّة مع السماح بدعوة من يرونه مناسباً من وزراء أو مسؤولين أو خبراء للمشاركة في الاجتماعات. وتنظّم المادة السادسة اختصاصات اللجنة لناحية وضع التوجّهات والسياسات العامة للتعاون بين البلدين، ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات ومذكّرات التفاهم والترتيبات الثنائية والبروتوكولات وكذلك اقتراحات إبرام أو تعديل أو تطوير هذه الاتفاقيات والبرامج.

يطرح الباب الثاني من الاتفاقية الآليات التنفيذية حيث تتضمّن المادة السابعة تعيين ما يُسمّى «سكريتيريا مشتركة» للجنة العليا، يسمّي أعضاءها كل طرف، إذ تتولّى مهام التحضير لاجتماعات اللجنة أو اللجان المنبثقة عنها وكذلك إعداد مشاريع جداول الأعمال وتوجيه الدعوات للاجتماعات ومتابعة تنفيذ القرارات وغيرها من الأعمال الإدارية. ويُفترض أن تعقد اللجنة اجتماعاً عادياً مرة واحدة على الأقل كل عام على أن تصدر قراراتها بالتوافق بين الطرفين وتُدوّن في محاضر رسمية يوقّعها رئيسا اللجنة. أمّا تسوية الخلافات، إن حصلت بشأن تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية، فتتم عن طريق التشاور والمفاوضات الودّية بين الطرفين وفقاً للمادة 12. وتتيح المادة 13 وهي المادة الأخيرة، تعديل هذه الاتفاقية باتفاق مكتوب بين الطرفين أو إنهاء العمل بها بإشعار خطّي يوجّه إلى الطرف الآخر عبر القنوات السياسية على أن يصبح الإنهاء نافذاً بعد 6 أشهر من تاريخ تسلّم الإشعار.

(هنّ الويبر)

> **هل يوجد تناقض بين الاتفاقية والمادة الرابعة من اتفاق الإطار الذي وقّعته السلطة مع إسرائيل؟**

باتي توقيع هذه الاتفاقية ليعيد ترتيب العلاقة اللبنانية السورية بعد وصاية دامت عقوداً، إذ تصفها مصادر وزارية بأنها تفتح صفحة جديدة بين البلدين مبنيّة على علاقة ندّية من دولة إلى دولة. والأهم وفق المصادر هو إقرارها بعدم تدخّل أي دولة في الشؤون الداخلية للدولة الأخرى واحترام استقلالهما وسيادتهما على أراضيهما. فهذه العناوين من شأنها أن تمثّل ردّاً من «الجانبين على كلام رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب حول تلزيم لبنان لسوريا لسحب سلاح حزب الله».

وتلفت مصادر إلى نقطة تشير إلى وجود تناقض بين ما ينصّ عليه مشروع الاتفاقية اللبنانية – السورية، وما ورد في المادة الرابعة من اتفاق الإطار الموقّع بين سفيرة لبنان في واشنطن ندى معوّض وسفير العدو الإسرائيلي بحبئيل ليتر. والتي تنصّ على تأكيد حكومة لبنان التزامها الحازم وغير القابل للرجوع عنه باستعادة وممارسة سيادتها الكاملة على كل أراضيها (...) وتحقيق نزع السلاح الكامل والمتحقّق منه لكل الجماعات المسلّحة غير التابعة للدولة. وبموجب هذا الإطار، تطلب حكومة الجمهورية اللبنانية دعم الشركاء الدوليين، ولا سيما الشركاء العرب، بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، لتحقيق هذه الغاية». وهو ما يستدل منه على أن حكومة سلام تطلب من العرب أو بالأحرى من سوريا، الدخول مجدّداً إلى لبنان للمساعدة في نزع السلاح. ولأن الاتفاق لم يُعرض على مجلس الوزراء للموافقة عليه، يمثّل مصطلح الحكومة هنا سلام وحده. فهل يجري توضيح هذه النقطة تحديداً في إطار الجلسة الوزارية؟

تجدر الإشارة إلى أن جدول الأعمال يخلو من عرض اتفاق الإطار للموافقة عليه كما جاء في القرار المتّخذ في الجلسة الوزارية الأخيرة، ومن غير المتوقّع أن يُعرض من خارج جدول الأعمال بما أن الجلسة ستنعقد في السراي الحكومي ولن يرأسها رئيس الجمهورية جوزيف عون.

زيارة لافتة لـ«طرابلس الشام»

الاتفاق الهادف إلى تنظيم العلاقة بين البلدين وعدم التدخّل في شؤون بعضهما، سوف يكون عرضة لاختبار اليوم، مع زيارة وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني إلى لبنان، حيث من المفترض أن يلتقي للمرة الأولى مع رئيس مجلس النواب نبيه بري، كـ«ممثّل عن المكوّن الشيعي في لبنان» بحسب مصدر سوري مطّلع. قال لـ«الأخبار» إن الخطوة احتاجت إلى نقاش في سوريا، لجهة اعتبار بعض أجنحة النظام أن بري يمثّل الثنائي الشيعي في لبنان، وتالياً حزب الله، وهو أمر يثير حساسية النظام الحالي في سوريا.

الوزير السوري سيجتمع مع الرؤساء الثلاثة جوزاف عون، نبيه بري ونواف سلام، وكذلك مع وزير الخارجية يوسف رجّي. كما يُفترض أن يعقد لقاءات تشمل الرئيس السابق للحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط، ونائب رئيس تيار «المستقبل» بهية الحريري وقائد «القوات اللبنانية» سمير جعجع. كما سيلتقي مع مفتي الجمهورية الشيخ عبد اللطيف دريان، والبطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي. لكنّ الأهم، هو المحطة ذات البعد الرمزي، حيث يُفترض أن يزور مدينة طرابلس غداً الجمعة، للقاء مفتي المدينة الشيخ محمد طارق إمام، وتأدية الصلاة في مسجد السلام، الذي شهد تفجيراً دامياً خلال فترة الأحداث السورية. وله رمزية تتصل بالفصائل السورية التي كانت تقاتل النظام السابق. كما يُفترض أن يلتقي خلال الزيارة بوفد هيئة علماء المسلمين في لبنان برئاسة الشيخ أحمد العمري، الذي تولى المنصب خلفاً للشيخ الدكتور سالم الرافعي، والذي كان إماماً للمسجد المذكور، وله مواقفه الداعمة للنظام الجديد، وكان من أوائل رجال الدين الذين زاروا دمشق للقاء الرئيس أحمد الشرع بعد إسقاط النظام السابق.

تقرير

محاولة لـ «ترقيع» التمديد للمفتي... بتمديد مدى الحياة!

لينا فخر الدين

قبل نحو عامين، اجتمع عدد محدود من المحسوبين على مفتي الجمهورية، الشيخ عبد اللطيف دريان، في مكتب الرئيس السابق لـ«جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية» فيصل سنّو، واتفقوا على إطلاق حملة لتسويق فكرة التمديد للمفتي، مع الإيحاء بأنها تأتي استجابة لرغبة سعودية.

وبعد ثلاثة أيام فقط، ومن دون تنسيق مُسبق مع رؤساء الحكومات أو القوى السياسية، عقد المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى جلسة قرّر فيها رفع سن تقاعد مفتي الجمهورية إلى 76 عاماً، ومُفتي المناطق إلى 72. غير أن هذا الاستعجال أفضى إلى تمديد شابته عيوب قانونية جسيمة، أبرزها فقدان النصاب، وعدم إدراج البند على جدول الأعمال، وعدم توقيع محضر الجلسة، ما جعل الشخصيات القانونية التي دبّرت العملية تبدو وكأنها أشبه بمجموعة من المبتدئين. وسهّل ذلك على القاضيين الشرعيين الشيخ همام الشعار والشيخ عبد العزيز الشافعي، ومعهما الشيخ الراحل جميل عيتاني، الطعن في قانونية التمديد أمام مجلس شورى الدولة.

ومنذ ذلك الحين، تحوّلت المطالعات والردود القانونية وطلبات الاستئناف إلى الهمّ الأساسي للفريق القانوني في دار الفتوى، فيما خيّم القلق على دريان خشية أن يصبح أول مُفتٍ يُنحّى بقرار قضائي، بعدما أدرك أن المسار الذي يسلكه مجلس شورى الدولة قد ينتهي إلى تثبيت عدم قانونية التمديد حتى عام 2028، وإبطال مفاعيله بأثر رجعي، بعدما انتهت ولايته الأصلية في نيسان 2025، ولا سيما بعد فشل محاولات التأثير على «الشورى» والاستعانة بالسياسيين لتغيير مسار القضية.

لذلك، لم يجد المقرّبون من دريان سوى اللجوء إلى خيار «ترقيع» التمديد بـ... تمديد جديد يكون مُحصّناً من الثغرات القانونية التي شابت القرار الأول. ويروي مطّلعون في دار الفتوى أن المفتي كان يعتزم في الجلسة الأخيرة للمجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، التي عُقدت في 20 حزيران الماضي، تمرير التمديد الثاني بهدوء ومن دون إثارة ضجة، إلا أن الظروف لم تسعفه في إنجاز ما كان يخطّط له.

(هيثم الموسوي)

كيف بدأت الحكاية؟

اقتنع دريان، تحت تأثير دائرته الضيقة، بضرورة عقد جلسة للمجلس الشرعي تُقرّ تمديد ولايته، ولكن هذه المرة مع تأمين نصاب قانوني كامل وغطاء سياسي من رؤساء الحكومات، باعتبار أن المفتي لدعوته إلى حضور أول جلسة للمجلس الشرعي، بحجة أن الأعضاء يتطلّعون إلى مشاركته. وما إن وعد سلام بالحضور، حتى بدأت داخل دار الفتوى التحضيرات لتمرير التمديد، إذ تؤكّد المصادر أن بياناً أُعدّ سلفاً للتأكيد على رفض «التدخّل في خصوصيات مؤسسات الطائفة السنية»، وللتشديد على أن المجلس الشرعي «سيّد نفسه»، ولا ولاية لأي جهة قضائية عليه، في إشارة واضحة إلى مجلس شورى الدولة. وفي موازاة ذلك، أرسل أحد الأعضاء المحسوبين على دريان رسائل هاتفية إلى زملائه يحثّهم فيها على حضور الجلسة، وأسرّ إلى بعضهم بأنه، إلى جانب عدد من الأعضاء، سيطرحون خلال الجلسة، وفي حضور رئيس الحكومة، اقتراحاً بالتمديد للمفتي مدى الحياة.

> مشروع التمديد «الخيار الوحيد» المُتاح أمام دريان للخروج من الورطة القانونية التي أدّى اليها التمديد الاول

وسرعان ما برزت العقبة الأولى: كيف يمكن إقناع نواف سلام بتغطية التمديد، ولا سيما أنه كان قد رفض سابقاً التدخل للضغط على مجلس شورى الدولة من أجل «تنسيق» الملف، فضلاً عن أن العلاقة بين الرجلين «رسمية»، وليست في أفضل أحوالها؟

وبحسب مصادر متابعة، شكّل الاتصال الذي أجراه رئيس الحكومة نواف سلام بدريان، لمعايدته برأس السنة الهجرية وتهنئته بعودته من أداء فريضة الحج، فرصة استغلّها المفتي لدعوته إلى حضور أول جلسة للمجلس الشرعي، بحجة أن الأعضاء يتطلّعون إلى مشاركته. وما إن وعد سلام بالحضور، حتى بدأت داخل دار الفتوى التحضيرات لتمرير التمديد، إذ تؤكّد المصادر أن بياناً أُعدّ سلفاً للتأكيد على رفض «التدخّل في خصوصيات مؤسسات الطائفة السنية»، وللتشديد على أن المجلس الشرعي «سيّد نفسه»، ولا ولاية لأي جهة قضائية عليه، في إشارة واضحة إلى مجلس شورى الدولة. وفي موازاة ذلك، أرسل أحد الأعضاء المحسوبين على دريان رسائل هاتفية إلى زملائه يحثّهم فيها على حضور الجلسة، وأسرّ إلى بعضهم بأنه، إلى جانب عدد من الأعضاء، سيطرحون خلال الجلسة، وفي حضور رئيس الحكومة، اقتراحاً بالتمديد للمفتي مدى الحياة.

هذا السيناريو سقط في اللحظة الأخيرة بعدما وصل مضمونه إلى رئيس الحكومة عبر عدد من زوّاره، فشعر، وفق مطّلعين، بأنه سيُزجّ في «ورطة». وعليه، اعتذر، قبل ساعات من انعقاد الجلسة، عن عدم الحضور، متذرّعاً بأن لديه ارتباطاً رسمياً يتمثّل بالمشاركة في حفل إطلاق أولى الشحنات التجارية المتّجهة من مرفأ بيروت إلى مرفأ جدة.

وعندها، انقلبت الحسابات داخل دار الفتوى. دخل دريان إلى قاعة اجتماع المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى متأخّراً عن الموعد المُحدّد، وبدا عليه الغضب، بعدما تبيّن أن أربعة أعضاء تغيّبوا بأعذار مختلفة، فيما قاطع الجلسة القاضي المدني حمزة شرف الدين والشيخ فؤاد زراد، وهما من أبرز معارضي المفتي. ومع تراجع فرص تمرير ما كان مُخطّطاً له، اضطر المشرفون على إعداد البيان إلى إدخال تعديلات عليه، فحذفوا العبارات التي كانت تتضمن هجوماً ضمنياً على مجلس شورى الدولة.

لكنّ الرسالة لم تصل إلى جميع الحاضرين، فواصل بعضهم أداء الدور المرسوم له، إذ توجّه عضو المجلس موفق الرواس إلى دريان قائلاً: «نريد أن نمدّد لك مدى الحياة»، فما كان من المفتي إلا أن بادر إلى قطع الحديث سريعاً، خشية أن يكشف كلام الرواس أن طرح التمديد كان مُنسّقاً ومُتّفقاً عليه سلفاً.

ولم يتوقف الارتباك عند هذا الحد، إذ حاول بعض الأعضاء احتواء الموقف والتخفيف من وقع كلام الرواس، ومن بينهم رئيس المحكمة السنّية العليا محمد عساف، الذي، «بدلاً من أن يكحّلها عماها»، عندما أسرّ إلى عدد من الأعضاء بأن التمديد مدى الحياة ليس مطروحاً، «بل المُتفق عليه هو التمديد للمفتي حتى بلوغه الثمانين من العمر». وهكذا، تحوّل النفي نفسه إلى تأكيد غير مباشر بأن مشروع التمديد كان مطروحاً بالفعل، وإن اختلفت مدته.

ورغم الانتكاسة التي مُني بها هذا المسعى، يؤكد مطّلعون أن مشروع التمديد لم يُطوَ نهائياً، بل لا يزال «الخيار الوحيد» المُتاح أمام دريان للخروج من الورطة القانونية التي أدى إليها التمديد الأول. إلا أن العقبة الأساسية، بحسب المصادر، تكمن في أن هذا المسار يفتقد السندَ القانوني، إذ إن الولاية الأصلية للمفتي انتهت، ومع انقطاعها بين التمديدين، يصبح الواجب قانوناً دعوة الهيئة الناخبة إلى انتخاب مفتٍ جديد، لا تجديد ولاية انقضت بالفعل.

وبحسب المعنيين، تتواصل الاتصالات لتأمين النصاب اللازم لجلسة يجري الإعداد لعقدها خلال الأسابيع المقبلة. ويتردّد أن مقرّبين من دريان فاتحوا الرئيسين تمام سلام وفؤاد السنيورة بالأمر، إلا أن الأخير رفض المشاركة، فيما روّج هؤلاء أن الرئيس ميقاتي أبدى، خلال زيارته دار الفتوى الأسبوع الماضي، استعداده لحضور جلسة التمديد.

مقالة

«أبناء» الدولة وموظّفوها واتفاق واشنطن: التعليمات لا تعفي من المسؤولية

مجتبى الحسيني *

انتقل الجدل حول اتفاق الإطار الذي وقّعته السلطة في واشنطن من سؤال: هل الاتفاق دستوري؟ إلى سؤال أكثر إلحاحاً وخطورة: من سينفّذه على الأرض؟ وما الذي يرتّبه القانون على هذا التنفيذ؟ فالوثيقة لا تطبّق نفسها؛ إذ يوقّعها دبلوماسي، ويترجمها موظف إلى قرارات إدارية، وتنفّذها أجهزة الدولة بأوامر تصدر إلى موظفين وضباط وعسكريين. وهؤلاء، لا الموقّعون السياسيون وحدهم، قد يجدون أنفسهم في مواجهة سؤال المسؤولية القانونية. والمقصود هنا واضح: تنبيه كل موظف إلى أن الأمر الذي قد يظنّه حصانة يمكن، إذا كانت مخالفته للقانون ظاهرة، أن يتحوّل إلى الدليل الذي يرتّب مسؤوليته، لا إلى سبب لإعفائه منها.

من عيب الإبرام إلى سؤال الانعدام

لم يسلك اتفاق الإطار المسار الذي رسمه الدستور. فالمادة 52 تُنيط برئيس الجمهورية التفاوض وإبرام المعاهدات بالاتفاق مع رئيس الحكومة، وبعد موافقة مجلس الوزراء، وتوجب إطلاع مجلس النواب متى سمحت مصلحة البلاد وسلامة الدولة، كما تشترط موافقته على المعاهدات ذات الطابع المالي أو التجاري أو تلك التي لا يجوز فسخها سنة فسنة. أمّا المادة 65، فتجعل قضايا الحرب والسلم من المواضيع الأساسية التي لا تُحسم إلا بأكثرية موصوفة داخل مجلس الوزراء. وبما أن اتفاق الإطار يمسّ الحرب والسلم، وسلامة الأراضي اللبنانية، ويعيد تنظيم العلاقة مع العدو، فلا يمكن التعامل معه بوصفه مجرّد ورقة تنفيذية أو تفاهم إداري عابر.

وصلاحية رئيس الجمهورية في هذا المجال ليست سلطة مُطلقة يبرم بها ما يشاء، بل اختصاص دستوري مُقيّد بإجراءاته وغاياته. وهو، بموجب المادتين 49 و50، يقسم على احترام الدستور والمحافظة على استقلال الوطن وسلامة أراضيه. لذلك، فإن أي خروج على هذا المسار لا يُعدّ ممارسة مشروعة للاختصاص، بل تجاوزاً له. والأهم أن أي موافقة لاحقة لا تكفي لإضفاء الشرعية على إطار يتعارض مضمونه مع مقدّمة الدستور وثوابته، ومع مبدأي السيادة والعيش المشترك وحق الدفاع عن الأرض.

ويجد هذا الخلل صداه في القانون الإداري. فقد عرّف القضاء الإداري، ولا سيما الفرنسي، مفهومَي «اغتصاب السلطة»، أي صدور عمل من جهة لا تملك أصلاً سلطة إتيانه، و«القرار المنعدم»، أي القرار الذي يبلغ عيبه من الجسامة، ما يجعله كأنه لم يوجد قانوناً. وفي مثل هذه الحالات، لا نكون أمام عيب عادي في القرار، بل أمام حالة تقارب انعدام وجوده القانوني، لأن العيب لا يصيب المشروعية فحسب، بل يمسّ أصل الوجود القانوني للفعل.

ومن هنا تنقلب طبيعة التنفيذ نفسه. فما يُسمّى «تطبيقاً» لاتفاق الإطار، من توقيف أو مصادرة أو منع عودة أو تفتيش أو تضييق على الأهالي تنفيذاً لترتيبات أمنية يحدّدها العدو أو يربطها بشروطه، لا يمكن أن يستمد مشروعيته من وثيقة لم تستكمل شرعيتها الدستورية، بل يُطعن في أصل قابليتها للإبرام. وعندما يقال إن الإجراء جاء «تنفيذاً لاتفاق»، يبقى السؤال الجوهري: أيّ اتفاق؟ إذ لا يكتسب التنفيذ شرعية من الفراغ، إذا كان الأصل محلّ طعن في وجوده أو مشروعيته.

وقد طوّر القضاء الإداري، منذ اجتهادات محكمة التنازع الفرنسية، نظرية «الاعتداء المادي»، التي تقوم عندما تمسّ الإدارة، من دون سند قانوني كافٍ، حرية أساسية أو حقاً في الملكية مساساً جسيماً. عندئذٍ يخرج الفعل من نطاق القرار الإداري العادي إلى دائرة الاعتداء، ويغدو القضاء العادي، بوصفه حارس الحريات، مختصاً بوقفه والتعويض عنه. والمقصود ليس الجزم بعدم مشروعية كل إجراء، بل التذكير بأن الصفة الإدارية وحدها لا تحجب الرقابة القضائية ولا تعفي من المسؤولية الشخصية متى انطوى الفعل على اعتداء على حرية أو ملكية أو حق أساسي.

حدود الطاعة

هنا يُثار الاعتراض المتوقّع: الموظف مأمور، والطاعة واجبة. غير أن واجب الطاعة في الدولة الحديثة ليس مُطلقاً، ولم يعد المرؤوس مجرّد يدٍ تنفّذ بلا شخصية قانونية. فقد استقر الفقه والتشريعات المقارنة على قاعدة واضحة: إذا كان الأمر غير مشروع بصورة ظاهرة، أي تبدو مخالفته واضحة للعيان، وكان من شأن تنفيذه إلحاق ضرر جسيم بمصلحة عامة أو بحق أساسي، وجب على المرؤوس الامتناع عن تنفيذه بعد تنبيه رئيسه. فالأمر غير المشروع لا يكتسب المشروعية لمجرّد مروره عبر التسلسل الإداري، لأن الطاعة شُرعت لضمان حسن سير المرفق العام، لا لتعطيل مبدأ المشروعية الذي تقوم عليه الدولة.

> الأمر غير المشروع لا يكتسب المشروعية لمجرّد مروره عبر التسلسل الإداري، وعلى المرؤوس الامتناع عن تنفيذه لأن الطاعة شُرعت لضمان حسن سير المرفق العام، لا لتعطيل مشروعية الدولة

وهذا ليس مبدأً نظرياً. فالقانون اللبناني نفسه يعرف مبدأ تدرّج القواعد القانونية الذي تلتزم المحاكم باحترامه. فإذا كان الدستور يسمو على القانون، والقانون يسمو على القرارات الإدارية، فلا يمكن لتعليمات تنفيذية أو أوامر إدارية أن تتقدّم على الدستور أو تمسّ الحقوق الأساسية أو القواعد الآمرة في القانون الدولي. لذلك، لا يملك الموظف أن يحتجّ بالأدنى لتعطيل الأعلى، ولا بالأمر الإداري لتعليق أحكام الدستور.

ولا يقف الموظف على الحياد بحجة أنه لم يصنع السياسة العامة. فمن يسهّل تنفيذ إجراء تبدو مخالفته للدستور أو للحقوق الأساسية ظاهرة قد يدخل، بحسب طبيعة الفعل، في دائرة المشاركة أو الإعانة على عمل غير مشروع، لا في موقع المنفّذ البريء. ولا تجدي هنا حجة «أعمال السيادة» على إطلاقها. فقد يُقال إن توقيع الاتفاقات أو إدارة العلاقات الخارجية من الأعمال السياسية التي تضيق رقابة القضاء عليها. وحتى لو سُلّم بذلك بالنسبة إلى فعل التوقيع نفسه، فإن إجراءات التنفيذ على الأرض - من توقيف ومصادرة ومنع وتفتيش وتضييق - تبقى أعمالاً إدارية أو مادية مستقلة عن الفعل الدبلوماسي، وتخضع لرقابة القضاء. فلا «سيادة» تغطّي اعتداءً مادياً على مواطن في بيته، ولا «سياسة خارجية» ترفع يد القضاء عن حرية فرد أو ملكية أو حق عودة.

ثمن المخالفة

وهنا تكمن الخلاصة التي تعني كل موظف، عسكرياً كان أو دبلوماسياً أو إدارياً. فالجندي الذي أقسم على الدفاع عن الأرض لم يقسم على تقييد أهلها لمصلحة من يحتلّها، والدبلوماسي مؤتمن على إرادة دولته لا على نقضها، والموظف مُلزم بالقانون قبل التعليمات. لذلك، فإن تنفيذ أمر غير مشروع لا يمنحه حصانة ولا يعفيه من المسؤولية.

ولا يصحّ دائماً الاحتجاج بأن عدم المشروعية كان خافياً على المُنفّذ. فالأمر الذي يصطدم بصريح الدستور، أو بمبدأ السيادة، أو بالحقوق الأساسية، ليس مجرّد مخالفة تقنية دقيقة يُلتمس فيها العذر. ومن يُطِعْ أمراً بيّنَ المخالفة فقد يتحمّل تبعته، ولا يحول أمر رئيسه دون مُساءلته متى توافرت عناصر المسؤولية، التي قد تكون تأديبية أو مدنية، وقد تبلغ الجزائية إذا ارتكبَ الفعل إلى جريمة.

وفي الحالات الأشد، ولا سيما حين يرتقي التنفيذ إلى جريمة جسيمة أو انتهاك خطير، لا تنفع حجة تنفيذ أوامر الرؤساء. فهذا ما كرّسته مبادئ نورمبرغ، التي قرّرت أن تلقّي الأمر من سلطة أعلى لا يعفي من المسؤولية متى كان أمام المُنفّذ إدراك خيار أخلاقي وقانوني في عدم الامتثال.

ويزداد الأمر وضوحاً أمام فرضية المصادقة اللاحقة. فماذا لو «أقرّت» الحكومة الاتفاق بعد أن تكون الأجهزة قد باشرت تنفيذه؟ المصادقة لا تطهّر، بأثر رجعي، أفعالاً ارتُكبت بلا سند كافٍ، ولا تحوّل مضموناً مخالفاً للدستور إلى مضمون مشروع. قد تنشئ واقعاً سياسياً جديداً، لكنها لا تمحو الاعتداءات السابقة، ولا تمنح حصانة لمن نفّذ، وقت التنفيذ، أمراً كانت مخالفته ظاهرة وجسيمة.

من حقّ الطعن إلى واجب الامتناع

ولأن مبدأ المشروعية أسمى من أن يُترك لاستنسابية الإدارة، لم يكتفِ الفقه الإداري بإجازة الطعن في العمل غير المشروع، بل ذهب إلى وجوب إزالته وعدم الاستمرار في تطبيقه. وفي هذا السياق، بيّن الفقيه عصام نعمة إسماعيل، في دراسته «الإلغاء الإجباري للأنظمة الإدارية غير المشروعة»، أن النظام الإداري المُخالف للقانون لا يكفي أن يكون قابلاً للطعن، بل يجب عدم الإبقاء عليه أو الاستناد إليه. وإذا كان هذا حكم نظام إداري معيب، فكيف بوثيقة تمس الدستور والسيادة والحقوق الأساسية، ويُباشر تنفيذها قبل اكتمال شرعيتها الدستورية؟

لذلك، فإن الامتناع عن تنفيذ أمر ظاهر المخالفة ليس تمرّداً على الدولة، بل هو صونٌ لمشروعيتها. فالدولة ليست مجرّد سلسلة أوامر، بل نظام مشروعية. والموظّف ليس آلة تنفيذ، بل صاحب صفة ومسؤولية وحدود. فإذا تحوّلت التعليمات إلى وسيلة لإضفاء المشروعية على عمل باطل، فلا تعود الطاعة فضيلة إدارية، بل مساهمة في تقويض الأساس الذي تستند إليه الإدارة نفسها.

وهنا يقف الموظّف أمام خيار واضح: أن يرى في الأمر غطاءً، أو أن يرى فيه فخاً. فالقانون لا يعترف بذريعة «التعليمات» متى كانت المخالفة ظاهرة وكان الضرر جسيماً، بل يرتّب المسؤولية على من ينفّذها. ومن يمتنع عن تنفيذ أمر بيّن البطلان لا يخرج على الدولة، بل يصونها حين يراد اختزالها في تعليمات.

تقرير

الجدل الإسرائيلي حول «اتفاق الإطار»: الرهان على التنفيذ لا على النصوص

يستمر الجدل في إسرائيل حول اتفاق الإطار مع السلطة اللبنانية، بين فريق يرى فيه مكسباً استراتيجياً يعزّز المصالح الإسرائيلية، وآخر أوسع يعتبر أنه يوفّر فرصة سياسية، لكنه يفتقر إلى ضمانات التنفيذ بسبب ضعف الدولة اللبنانية واستمرار قوة حزب الله.

وقال الكاتب السياسي الإسرائيلي ميخائيل هرازي، في مقال نشرته صحيفة «معاريف»، إن الاتفاق «يثير مشاعر متباينة، وربما متناقضة. فمن جهة، يُعد خطوة مثيرة للإعجاب تضع الجانبين على مسار قد يقودهما ظاهرياً إلى اتفاق سلام. ومن جهة أخرى، فإن الاختبار الحقيقي سيكون في تنفيذه. فالتجربة التاريخية والظروف القائمة في هذه الحال لا توفر قدراً كبيراً من التفاؤل». ورأى الكاتب أن «توقيع الاتفاق يُعد إنجازاً لإسرائيل، لكن احتمالات بقائه حبراً على ورق مرتفعة. ولم تُظهر الحكومة الإسرائيلية خلال السنوات الأخيرة قدراً كبيراً من الحكمة السياسية، فضلاً عن سعة الصدر أو النظرة بعيدة المدى».

في بلدة فرون (علي حشيشو)

بدوره، ذكر البروفيسور الإسرائيلي إيلي فودا، في مقال نشره موقع «القناة 12»، أن اتفاق الإطار مع لبنان يحمل في طياته صعوبات عديدة، ويبدو أن هدفه الأساس هو إنهاء الحرب في الجبهة الشمالية. ورأى أن أمام الاتفاق ثلاث صعوبات رئيسية: الأولى، أنه ثنائي بين حكومة إسرائيل وحكومة لبنان، لكن طرفاً ثالثاً مهماً، وهو حزب الله، غير ملتزم به، بل رفضه. والثانية، أن مسألتي نزع سلاح حزب الله وانسحاب إسرائيل من جنوب لبنان مترابطتان. وهنا توجد حلقة مفرغة يصعب رؤية كيفية الخروج منها. أما آلية تنفيذ الاتفاق فليست واضحة.

وبعيداً عن هذه الصعوبات، يبقى، بحسب فودا، ما يبدو أنه صعوبة أكبر، وهو مدى قدرة الحكومة اللبنانية الحالية والجيش على تنفيذ الاتفاق وتطبيقه.

من جانبه، رسم تسفيكا هايموفيتش في «يسرائيل هيوم» أربعة سيناريوهات أساسية حيال الاتفاق ومصيره، الأول متفائل والثاني متشائم والثالث معقول، أما الرابع فهو «السيناريو الخطر»، حيث يعمد فيه حزب الله إلى قيادة الوضع إلى مواجهة عنيفة، برعاية إيران، وصولاً إلى حرب أهلية ربما تُدخل الدولة في فوضى تؤثر في أمن إسرائيل مباشرة. وفي لبنان، وأصل الرئيس جوزف عون الدفاع عن أداء فريقه التفاوضي في واشنطن وعن الاتفاق الإطاري الذي وقّعه مع العدو الإسرائيلي. فرأى أن صيغة الإطار التي انبثقت عن مفاوضات واشنطن تحقّق منطق الدولة عبر البنود التي تضمنتها، معتبراً أنها تحفظ حقوق لبنان قضائياً وميدانياً، وشدد على أن الدولة «لم تستسلم ولم تتنازل عن حقوقها».

وقال عون، خلال استقباله وفوداً من نقابتي محامي بيروت والشمال والهيئات الاقتصادية، إن «لبنان دولة ذات سيادة ويفاوض على سيادته»، مضيفاً: «ذهبنا إلى خيار المفاوضات لأنه أفضل الممكن بعد فشل تجربة الحروب».

ونوّه بموقف رئيس مجلس النواب نبيه بري «لدرء الفتنة»، مؤكداً أن «جميعنا متفقون على أن الفتنة والمساس بالجيش ممنوعان». وشدد على أن «من حق الجنوبيين من كل الطوائف العيش بأمان، وعدم دفع ثمن باهظ من قتل وتدمير ونزوح بين مدة وأخرى». ونفى رئيس الجمهورية ما يتم تداوله بشأن رغبته «في إقالة قائد الجيش وقادة الأجهزة الأمنية»، مشدداً على أن «دورهم أساسي في حفظ الأمن وبسط سيادة الدولة».

(الأخبار)

تقرير

22 مبنى مُهدَّداً بالانهيار في الضاحية بانتظار مليونَي دولار

تقرير هندسي مُفصّل إلى رئاسة الحكومة» يقول درغام. وفي الخامس من أيار الماضي، استقبل رئيس مجلس الوزراء نواف سلام وفداً من اتحاد بلديات الضاحية الجنوبية، بحضور الأمين العام للهيئة العليا للإغاثة العميد بسام نابلسي. يومها تلقّى الزائرون وعداً من سلام تُرجم في البيان الصادر عن رئاسة الحكومة، بأن اللقاء خُصّص لبحث سبل الحفاظ على السلامة العامة

حتى الآن أزيل ردم 31 مبنى من أصل 82 مبنى مُدمّراً كلياً في الضاحية

(مروان بو حيدر)

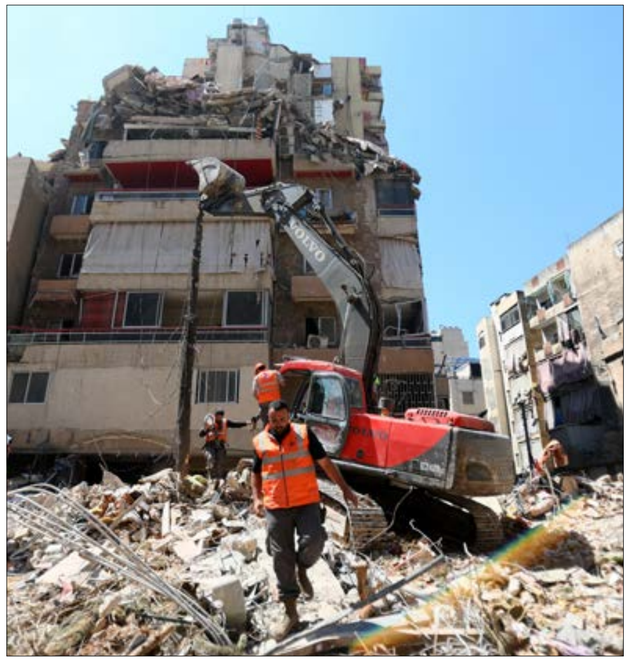

زينب بزي

لم تنتهِ آثار الحرب في الضاحية الجنوبية بانتهاء القصف. فبين الأبنية التي سُوّيت بالأرض، وتلك التي أُزيل ركامها، يبقى خطر آخر أقلّ ظهوراً، لكنه أكثر إلحاحاً: 22 مبنى متضرراً مُهدّداً بالانهيار في أي لحظة إذا لم تُنفّذ أعمال التدعيم المطلوبة بصورة عاجلة، علماً أن الكلفة التقديرية لتدعيمها لا تتجاوز مليونَيْ دولار. لكنّ التمويل الموعود لم يحوّل حتى الآن، رغم مرور أكثر من شهر على رفع الملف إلى رئاسة الحكومة، وإحالته إلى الهيئة العليا للإغاثة، ما يثير الشكوك بشأن هذه الوعود ورغبة الحكومة في الحفاظ على السلامة العامة وإعادة العائلات إلى منازلها.

يقول رئيس اتحاد بلديات الضاحية الجنوبية محمد ضرغام، إن العدوان الصهيوني خلّف 82 مبنى مُدمّراً كلياً، إضافة إلى 55 مبنى بحاجة إلى هدم جزئي، فيما يحتاج 61 مبنى إلى ترميم إنشائي نتيجة الأضرار التي أصابتها. ويشير إلى أنّ الاتحاد يعمل على أكثر من مسار، موضحاً أنّ الأنقاض تُنقل إلى مركز فرز في المريجة، حيث تُفصل المواد القابلة لإعادة الاستخدام ثم ينقل الناتج القابل للردم إلى مطمر الكوستا برافا. وبحسب شركة «البنيان» المكلّفة بتنفيذ أعمال إزالة الركام، جرى حتى الآن رفع أنقاض 31 مبنى مُدمّراً كلياً في الضاحية بعدما مُدّد العقد الموقّع معها حتى نهاية العام الحالي لاستكمال الأعمال. وتلفت الشركة إلى أنها لا تزال تنفّذ الأشغال وفق السعر نفسه المُحدّد في العقد القديم، والبالغ 325 ألف ليرة لبنانية للمتر المكعّب، من دون أي تعديل رغم تمديد العقد واستمرار الأعمال وارتفاع بعض الأكلاف.

ما يحصل حتى الآن مرتبط بمرحلة إزالة الردم، لكنه ليس الأمر الوحيد الأكثر إلحاحاً. بالنسبة إلى اتحاد البلديات، هناك خطر داهم على 22 مبنى مُهدّداً بالانهيار. «الكلفة الإجمالية لتدعيمها تُقدّر بنحو مليوني دولار، وقد رُفع بشأنها تقرير هندسي مُفصّل إلى رئاسة الحكومة» يقول درغام. وفي الخامس من أيار الماضي، استقبل رئيس مجلس الوزراء نواف سلام وفداً من اتحاد بلديات الضاحية الجنوبية، بحضور الأمين العام للهيئة العليا للإغاثة العميد بسام نابلسي. يومها تلقّى الزائرون وعداً من سلام تُرجم في البيان الصادر عن رئاسة الحكومة، بأن اللقاء خُصّص لبحث سبل الحفاظ على السلامة العامة للسكان المقيمين بالقرب من المباني المُهدّدة بالانهيار نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية، وأن سلام أعطى توجيهاته للهيئة العليا للإغاثة للمتابعة الفورية مع اتحاد البلديات لمعالجة هذه المخاطر واتخاذ الإجراءات اللازمة.

تدارك المصيبة ما زال ممكناً، إلا أن أياً من الأموال المطلوبة لم يُحوّل حتى اليوم، بحسب ضرغام، الذي يختصر المشهد بالقول: «بعدنا ناطرين».

ويشير إلى أن استمرار التأخير يترك هذه المباني في مواجهة عوامل إضافية قد تؤثر في استقرارها الإنشائي، ويُبقي السكان والمارّة أمام خطر دائم.

في السياق نفسه، يؤكد منسّق الترميم الإنشائي في جهاد البناء، المهندس سهيل غملوش، أن عامل الوقت اساسي في مثل هذه الحالات، لأن المباني المتضرّرة لا تبقى على حالها، بل تتراجع قدرتها الإنشائية مع مرور الوقت. ويقول إن كل يوم تأخير في تنفيذ أعمال التدعيم يرفع مستوى الخطورة، محذّراً من أن الأبنية الـ 22 تشكّل اليوم خطراً حقيقياً على السلامة العامة، وقد يفضي استمرار التأخير إلى انهيار أحدها في أي لحظة. ويلفت إلى أن الاعتمادات اللازمة يفترض أن تكون متوافرة، وأن ما يؤخّر التنفيذ هو استكمال الإجراءات الإدارية.

ويبن توجيه رئيس الحكومة بـ«المتابعة الفورية» وواقع التنفيذ، تبدو الفجوة كبيرة. فالتقارير الهندسية أُنجزت، والمباني الخطرة حُدّدت، والكلفة معروفة، والجهة المُكلّفة بالمتابعة حُدّدت أيضاً، إلا أن أعمال التدعيم لم تبدأ بعد بسبب عدم توافر التمويل. ففي ملف يرتبط مباشرة بإمكان انهيار مبانٍ فوق رؤوس المارّة والسكان في المباني المجاورة، لا يبدو التأخير مجرّد إجراء إداري روتيني، بل يرقى إلى مستوى الاستهتار. وهو أمر اعتاد عليه أبناء الضاحية من الدولة. فحين تكون المخاطر موثّقة، والحلّ معروفاً، والكلفة محدودة، يصبح إبقاء الملف عالقاً أشبه بوضع أرواح الناس في مواجهة خطر كان يمكن تفاديه بقرار وتنفيذ في الوقت المناسب.

ثمّة سؤال إضافي يثيره هذا الأمر، وهو أن وزير المال ياسين جابر كان قد أشار إلى أن الخزينة فيها 600 مليون دولار جاهزة للإنفاق الفوري، وأن هذه المبالغ ستُستعمل من أجل تمويل الحاجات الأكثر إلحاحاً والحاجات الطارئة والإغاثية، فأين هذه المبالغ، وكيف ومتى يتم إنفاقها؟ أم أنها تبقى وعوداً زائفة؟

تقرير

موظّفو الإدارة العامة: الإضراب المفتوح يقترب

«أكيد رح نوصّل للإضراب المفتوح قريباً، لأنّ الجماعة مطنّشين على الآخر». بهذه العبارة يختصر أمين سر رابطة موظفي الإدارة العامة وليد الشعار موقف الرابطة من تعاطي الحكومة مع مطالب موظفي القطاع العام. فالإضراب العام المُعلن اليوم وغداً، ليس سوى محطة في مسار تصعيدي قد ينتهي بإضراب مفتوح إذا استمرت الحكومة في تجاهل المطالب الأساسية، وفي مقدّمها صرف الزيادة التي أقرّها مجلس الوزراء، ورفع بدل النقل وبدل المحروقات، وصولاً إلى تصحيح شامل للرواتب والأجور.

يقول الشعار لـ«الأخبار» إنّ تعليق العمل بما يُعرف بـ«الرسوم البيئية» لم ينبنِ أسباب التحرّك، لأنّ الاعتراض لم يكن محصوراً بهذا المرسوم أساساً، بل ارتبط بمجموعة من الملفات العالقة مع الحكومة. ويوضح أنّ تجميد العمل بالرسوم أسقط بنداً واحداً من نقاط الخلاف، فيما بقيت الملفات الأساسية من دون أي معالجة، لذلك لا يزال «ربط النزاع» قائماً مع الحكومة.

ويشير الشعار إلى أنّ الرابطة خفّفت من تحركاتها خلال الأشهر الماضية مراعاةً للظروف الاستثنائية التي فرضتها الحرب، موضحاً أنّ وزير المال كان يبرّر تأجيل صرف الزيادة بأنّ الأموال التي تدخل إلى الخزينة تُوجّه لتغطية نفقات الإغاثة ودعم النازحين والقطاع الصحي، في ظل غياب أي تمويل خارجي وتراجع الإيرادات. الموظفون تقبّلوا هذا الواقع في حينه، ولا سيما أنّ كثيرين منهم كانوا أيضاً من بين المتضرّرين والنازحين ولم يرغبوا في زيادة الضغط على الدولة خلال الحرب «إلا أنّ استمرار تأجيل صرف الزيادة، رغم استمرار جباية الضرائب التي قيل إنها خُصّصت لتمويلها، لم يعد مقبولاً بالنسبة إليهم، وشكّل أحد أبرز أسباب العودة إلى التصعيد» يقول الشعار.

هكذا، لم يعد هذا التأجيل مقبولاً اليوم، خصوصاً مع وقف إطلاق النار وعودة البحث في المسائل العالقة. وترى الرابطة أنّ الحكومة لا تزال تؤجّل معالجة ملف الرواتب، فيما تستمر الأكلاف المعيشية بالارتفاع، ولا سيما كلفة الانتقال إلى العمل، التي باتت تستنزف جزءاً كبيراً من دخل الموظفين. ويقول الشعار: «بدل ما يحسّنوا وضعنا، رجّعونا لورا».

الشعار: وزير المال كان يبرّر تأجيل صرف الزيادة بأنّ الإيرادات تُوجّه لدعم النازحين

في إشارة إلى الزيادة التي فُرضت على المحروقات، والتي انعكست مباشرة على كلفة التنقّل اليومي. ويضيف أنّ كثيراً من الموظفين باتوا ينفقون جزءاً أساسياً من رواتبهم فقط للوصول إلى مراكز عملهم، مشيراً إلى أنّ بعضهم يحتاج إلى نصف صفيحة بنزين يومياً، فيما بقيت الرواتب على حالها، الأمر الذي جعل الاستمرار في الوظيفة يشكّل عبئاً مالياً متزايداً.

وكان وزير المال ياسين جابر أعلن أنّ قيمة الجباية من ضريبة البنزين تبلغ 35 مليون دولار شهرياً، إلا أنّه اعتبر أنّ الوقت غير مناسب لصرف الزيادة التي تُقدّر كلفتها السنوية بنحو 800 مليون دولار، مبرّراً ذلك بضرورة الحفاظ على الاستقرار النقدي وعدم تعريض سعر الصرف لأي اهتزاز في ظل تداعيات الحرب وتراجع الإيرادات العامة. إلا أنّ هذا التبرير لا يُقنع الرابطة كونها ليست الجهة التي يُفترض أن تتحمل مسؤولية الاستقرار النقدي للبلاد، بينما استقرارها المعيشي في انهيار مستمر. ويؤكد الشعار أنّ الإضراب الحالي ليس هدفاً بحدّ ذاته، بل محاولة أخيرة لدفع الحكومة إلى فتح باب المعالجة. أمّا إذا استمر التجاهل، فإنّ الرابطة لن تتردّد في رفع سقف تحركاتها وصولاً إلى الإضراب المفتوح، الذي سيكون الحل الأخير بالنسبة إليهم، وتبعاً لطريقة تعامل الحكومة مع مطالبهم.

وفي بيانها، طالبت الرابطة بدفع الزيادة التي أقرّها مجلس الوزراء في قراره الرقم 2 الصادر في 16 شباط 2026، ورفع بدل النقل اليومي إلى مليون وخمسمئة ألف ليرة، ورفع السعر المتوسط لبدل صفيحة المحروقات الوارد في المرسوم الرقم 13020 إلى مليونين وثلاثمئة ألف ليرة، إضافة إلى إلغاء المرسوم الرقم 3214. وشدّدت على أنّ هذه المطالب لا تشكّل سوى إجراءات مؤقّتة، فيما يبقى الحل الأساسي بإقرار مشروع شامل وعادل لتصحيح الرواتب والأجور، يعيد لموظفي الإدارة العامة جزءاً من حقوقهم التي تآكلت خلال سنوات الأزمة.

زينب ...

مقالة

حين تصبح كلّ بضاعة مشروعة تُهمة مُحتملة!

معن خليل

ما نشهده اليوم من تجنٍّ ومغالاة في بعض المواضيع، ومن استنسابية في تطبيق القوانين، بات يفرض على كل تاجر أن يتحسّب يوماً ما لأن يجد نفسه مُتّهماً بحيازة أو تجارة الأسلحة، رغم أن تجارته بعيدة كلّ البعد عن هذا النوع من الأعمال، فقط بسبب توسّع في التأويل أو قراءة مُبالَغ فيها لطبيعة البضاعة التي يتعامل بها.

ولعل قضية التاجر ربيع الطويل تفتح الباب واسعاً أمام هذا النقاش. فالرجل أمضى قرابة شهر موقوفاً في سياق ملف ارتبط بقطع إلكترونية يُشتبه بإمكان استخدامها في تصنيع المُسيّرات. ولا يهدف هذا الكلام إلى إصدار حكم على الملف، فالقضاء، وحده هو المُخوّل النظر في الوقائع والأدلة، لكنه يطرح سؤالاً مشروعاً: إلى أي حدّ يمكن أن يمتد الاشتباه عندما تكون السلعة مدنية ومتداولة ولها استعمالات متعدّدة؟

وإذا كان تاجر قطع إلكترونية أو محرّكات ألعاب أو معدّات تقنية قد يجد نفسه في مواجهة اتهام كبير بسبب احتمال أن تُستعمل بضاعته في مجال آخر، فمن الطبيعي أن يبدأ كل تاجر بالنظر إلى بضاعته بعين الخوف لا بعين التجارة.

يوماً ما، قد يأتي الدور على تجّار الأدوات الصحية والأدوات المنزلية. قد يصبح القسطل قطعة «ذات طابع استراتيجي»، والخرطوم مادة تستوجب موافقة أمنية، والحنفية أداة «مزدوجة الاستخدام» تحتاج إلى تقرير فني قبل أن يُسمح ببيعها. وربما يُطلب من صاحب متجر الأدوات الصحية أن يثبت أن الخرطوم مُخصّص لري الحديقة وليس لشيء آخر، وأن الكوع البلاستيكي لم يشتره زبون بنية غامضة وليس جزءاً من منظومة سرية. وقد يصل الأمر إلى أن يعلّق التاجر لافتة على واجهة متجره تقول: «لا نتحمّل مسؤولية أي تفسير خارج المنطق».

في عالم المُبالغة، لا يعود السؤال: هل ارتكب التاجر جريمة؟ وهل توجد أدلة مادية واضحة؟ بل يصبح: هل يمكن نظرياً استخدام هذه القطعة في شيء آخر؟

إذا كان هذا هو المعيار، فلا شيء في السوق يصبح بريئاً. الهاتف يمكن إساءة استخدامه، والسيارة يمكن إساءة استخدامها، والكمبيوتر قد يدخل في أعمال مخالفة، والسلك الكهربائي والبطارية والمحرّك والحديد والبلاستيك، كلها يمكن أن تجد لها استعمالات مختلفة. فهل يصبح كل من يبيعها مُتّهماً إلى أن يثبت العكس؟

المشكلة ليست في مكافحة الجريمة، ولا في حق الدولة في ملاحقة أي عمل غير مشروع. بل المشكلة تبدأ عندما يتحوّل الاحتمال إلى دليل، ويصبح التاجر مسؤولاً عن كل استعمال مُحتمل لبضاعة مشروعة، حتى لو لم يعلم به أو يشارك فيه أو يقصده.

القانون العادل لا يُبنى على الخيال، بل على الوقائع. ولا يقوم على معاقبة الناس بسبب ما يمكن تخيّله، بل بسبب ما يثبت بالدليل. أمّا الاستنساب في الاتهام، فيفتح الباب أمام حالة يصبح فيها كل صاحب متجر مشروعَ مشتبهٍ به، وكل فاتورة بيع مستندَ اتهام.

لذلك، ربما على تجّار الأدوات الصحية أن يحتفظوا جيداً بفواتير المغاسل والحنفيات والخراطيم والقساطل، وأن يجهّزوا أنفسهم لليوم الذي يضطرون فيه إلى إثبات أن الحمّام، رغم كل شيء، ليس من أسلحة الدمار الشامل.

تقرير

هل تتراجع الحكومة عن إلغاء الامتحانات المهنية؟

فاتن الحاج

يعود قرار إلغاء الامتحانات الرسمية إلى طاولة مجلس الوزراء اليوم، بعد قرابة أسبوع على صدوره، في خطوة تظهر استمرار تخبّط المسؤولين المعنيين بإدارة الاستحقاق، وتفتح الباب أمام احتمال حصول تغييرات مفاجئة على القرار المُتخذ.

العودة تأتي من باب طلب وزارة التربية تعديل قرار إلغاء امتحانات الامتياز الفني والإجازة الفنية، وتأجيلها بدلاً من ذلك، إضافة إلى عدم إلغاء امتحانات اختصاص التمريض للمرشحين في كل المستويات، بما فيها البكالوريا الفنية.

هذا التعديل يعني عملياً إعادة جزء أساسي من الامتحانات التي كان الطلاب المعنيون قد تبلغوا بإلغائها نهائياً، في قرار مجلس الوزراء الأسبوع الماضي، ما دفعهم إلى إعادة ترتيب أوضاعهم الدراسية والمهنية والشخصية على هذا الأساس.

في العادة، ينتهي هؤلاء الطلاب إلى فئات عمرية أكبر نسبياً من طلاب الثانوية العامة. كما أن كثيرين منهم مرتبطون بعمل أو تحضيرات للسفر أو مسارات مهنية خاصة. يعني ذلك أنه لا يمكن التعامل مع قرار إلغاء امتحاناتهم ومن ثم تعديله، على أنه مجرد تعديل إداري، لما لذلك من انعكاسات سلبية عليهم.

وتشير مصادر تربوية إلى أن ما يميّز التعليم المهني والتقني عن التعليم الأكاديمي هو الاعتماد الكبير على المواد العملية والتطبيقية في التقييم، خصوصاً في اختصاص التمريض وسائر الاختصاصات الفنية. إلا أن هذه الأعمال التطبيقية لم تنجز بشكل كامل في كثير من المعاهد خلال السنة الدراسية، ما يطرح إشكالية فعلية حول آلية التقييم المعتمدة. فهل ستجرى امتحانات خطية لمواد يُفترض أن تكون تطبيقية؟ وكيف يمكن ضمان عدالة التقييم وتوحيده في ضوء ذلك؟

المفارقة أن قرار الإعفاء شمل طلاب الشهادات المهنية، بما في ذلك الامتياز الفني والإجازة الفنية، إلا أن وزيرة التربية لم تذكر ذلك في التصريح الأول بعد جلسة مجلس الوزراء، الذي ركز على الثانوية العامة. وبعد اتصالات لاحقة، أوضحت وزارة التربية أن هاتين الشهادتين مشمولتان بالإعفاء، وأن عدم ذكرهما في البداية جاء سهواً.

كما تمّ التداول بتسجيل صوتي لرئيس مصلحة المراقبة والامتحانات في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني جوزيف يونس، يفيد فيه بأنه تواصل مع المديرة العامة هنادي بري وتمّ تأكيد إعفاء هؤلاء الطلاب من الامتحانات، ما عزز لدى المعاهد والطلاب قناعة بأن القرار أصبح نهائياً، قبل أن يُعاد طرح ملف الامتحانات لاحقاً.

ووفق المصادر، يُفترض أن ترفع المعاهد المهنية علاماتها إلى المديرية العامة للتعليم المهني والتقني في 15 تموز الجاري، إلا أن عدداً كبيراً من المتابعين المديرية بأنها أقرب إلى إدارة منفصلة. وتظهر المعلومات وجود خلل في المتابعة داخلها، إذ لم تستكمل العلامات بالشكل المطلوب، ما يعكس ضعفاً في التنظيم والرقابة. واللافت أيضاً أن مجلس الوزراء كان قد اتخذ قراراً بإلغاء الامتحانات وإعفاء الطلاب منها، بذريعة الأوضاع الأمنية والنفسية التي حالت دون استكمال العام الدراسي بشكل طبيعي. وهذا ما يستدعي تساؤلات حول طرح إعادة إجراء الامتحانات أو تأجيلها، في ظل الظروف ذاتها التي استند إليها في القرار الأول، وما إذا كانت المعايير التي بُني عليها الإعفاء ما زالت قائمة أم تغيّرت خلال فترة زمنية قصيرة.

وفي انتظار إعداد المراسيم التطبيقية لإجراء الدورة الخاصة لامتحانات الثانوية العامة، وما سيقرّره مجلس الوزراء في جلسته اليوم بشأن استحقاق طلاب التعليم المهني والتقني، يبقى الطلاب الحلقة الأكثر تأثراً بتبدل القرارات وتباينها خلال فترة قصيرة.

غياب العلامات لدى المديرية أعاد طرح خيار الامتحانات

من الطلاب لم يُجرِ امتحانات الفصل الأول أصلاً، ما جعل قاعدة العلامات غير مكتملة لدى المديرية، وأدى إلى تعقيد عملية احتساب النتائج أو اعتماد أيّ صيغة بديلة للتقييم. ويُعتقد أن هذا الواقع كان من بين الأسباب التي دفعت إلى إعادة طرح خيار الامتحانات، بدلاً من إلغائها.

كما تشير أوساط متابعة إلى أن جزءاً من الارتباك الحاصل يعود إلى غياب التنسيق الفعال بين وزارة التربية والمديرية العامة للتعليم المهني والتقني، إذ يُلاحظ أن الوزارة لا تملك معلومات كافية عن طلاب التعليم المهني. ويصف بعض

(مروان بو حيدر)

إعلانات رسمية

اعلان
عن وضع جداول التكليف الأساسية قيد التحصيل.
يُعلن رئيس بلدية بيت شباب – الشاوية – القنيطرة عن وضع جداول التكليف الأساسية لكافة الرسوم البلدية عن عام 2026/ وما قبله قيد التحصيل عملاً بنص المادة /104/ من قانون الرسوم البلدية رقم 60/88 وبلفت النظر إلى ما يلي:
أولاً: عملاً بنص المادة /106/ من قانون الرسوم البلدية رقم 60/88 على المُكلفين المُبادرة فوراً إلى تسديد الرسوم البلدية المُتوجبة عليهم خلال مُهلة شهرين من تاريخ الإعلان في الجريدة الرسمية.
ثانياً: عملاً بنص المادة /109/ من قانون الرسوم البلدية رقم 60/88 تُفرض غرامة تأخير وقدرها 2% (اثنان بالمئة) عن كُل شهر تأخير عن المبالغ التي لم تُسدد خلال المُهلة المُبينة في البند الأول أعلاه ويُعتبر كسر الشهر شهراً كاملاً.
يُعتبر هذا الإعلان بمثابة إنذار شخصي قاطع لمُرور الزمن عن جميع المُستحقات والمُتأخرات المُتوجبة للبلدية تجاه كافة المُكلفين عن السنين السابقة.
في: 2026/6/24
رئيس بلدية بيت شباب الشاوية – القنيطرة
موريس أسعد غبريل
التكليف 114

تبليغ
جانب من يهمه الأمر
رقم المحفوظات:
رقم الصادر: 2026/185
تاريخ: 2026/7/1
الموضوع: تبليغ مجهول محل الإقامة
المرجع: محكمة صور الشرعية الجعفرية
ورقة دعوة صادرة عن محكمة صور الشرعية الجعفرية مُوجهة إلى حوريه محمد عبيان عبان (مجهولة محل الإقامة) في الدعوى المُقامة عليك من حسين علي نادر بمادة إثبات طلاق، أساس 2026/271 والتي تعين موعد الجلسة فيها يوم الإثنين 2026/7/27 فيقتضي حُضورك أو إرسال من ينوب عنك إلى قلم المحكمة لاستلام التبليغ الخاص بكم المُتعلق بهذه الدعوى.
1 تموز 2026
رئيس القلم
محمود صالح

اعلان قضائي
لدى المحكمة الابتدائية التاسعة في جبل لبنان، المتن الناظرة بالدعاوى العقارية، برئاسة القاضي وائل أبو عساف، تقدمت المُستدعية: ريمي معلوف بوكالة المحامي رولان حردان باستدعاء رقم 2024/218 بوجه المُستدعى ضدهما ورثة جرجس وحنا الياس مخايل أبي رزق المجهولي محل الإقامة، وبعد أن تعذر تحديد الورثة قررت المحكمة ابلاغهم سنداً للمادة /15/ أ.م.م. عن طريق النشر في الجريدة الرسمية وفي جريدتين محليتين وبعد مُرور شهرين على آخر نشر تعين المحكمة مُمثلاً خاصاً عنهم يقوم مقام المُمثل القانوني ويبقى المُمثل الخاص مُحتفظاً بهذه الصفة في جميع أطوار المُحاكمة وأمام دوائر التنفيذ وإن مال الاستدعاء يرمي إلى إزالة الشيوع في العقار /88/ بخاز العقارية على المُستدعى ضدهما الحُضور إلى قلم المحكمة لتبلغ الاستدعاء وفي حال تخلفهما يُعتبر التبليغ حاصلاً ويُعد كُل تبليغ إليهما بواسطة رئيس القلم صحيحاً باستثناء الحُكم النهائي مُهلة المُلاحظات والاعتراض خلال خمسة عشر يوماً تلي مهلة النشر.
رئيس القلم كيوان كيوان

إيران

طهران تبلغ الوسطاء مطالبها من واشنطن

عتبة ضبط النفس الإيرانية تتقلّص

طهران - **محمد خواجوني**

تجد إيران، التي تستعدّ مطلع الأسبوع المقبل لمراسم تشييع المرشد الأعلى الراحل، آية الله علي خامنئي، نفسها أمام مسار تفاوضي تحيط به الكثير من علامات الاستفهام. فالمحادثات الرامية إلى بلوغ اتفاق نهائي، ما فتئت تواجه تعثّراً ملحوظاً نتيجة البطء في تنفيذ البنود المرتبطة بمذكرة التفاهم مع الولايات المتحدة. والواقع أن ما بين الطرفين تراكمات كثيرة من الخلافات البنيوية والتاريخية، بل وحتى الهوياتية، ما يجعل أيّ مسار لتبديدها محفوفاً بالعقبات. ويتجلّى هذا الواقع بوضوح في عملية تنفيذ المذكرة، التي كان يُفترض أن تضع حدّاً للتوتر العسكري بين البلدين، وتمهّد الطريق نحو اتفاق شامل، لكنها اصطدمت منذ مرحلتها الأولى بسلسلة من التعقيدات.

فالفجوة العميقة من انعدام الثقة لا تزال تفرض مسافة واسعة بين لحظة التوقيع، وبين القدرة الفعلية على التنفيذ. وإلى جانب ذلك، فإن «الالتزام مقابل الالتزام»، الأمر الذي يعني أن تعثّر تنفيذ أيّ بند منها، يمكن أن ينعكس مباشرة على مسار التفاهم برمّته. وعقب توقيعها في الـ18 من حزيران الماضي، عُقدت في الـ21 من الشهر نفسه الجولة الأولى من المفاوضات بين الوفدين الرفيعي المستوى بهدف التوصل إلى اتفاق نهائي. ورغم أن الوسطاء، ولا سيما باكستان وقطر، وصفوا تلك الجولة بأنها «إيجابية وبنّاءة»، فإن امتعاض طهران من بطء تنفيذ البنود المتفق عليها، حال دون عقد جولة ثانية حتى الآن.

وتستند إيران في موقفها هذا، إلى البند الـ13 من مذكرة التفاهم المؤلّفة من 14 بنداً، والذي يربط الانتقال إلى مفاوضات الاتفاق النهائي بالشروع العملي في تنفيذ مجموعة من البنود الأساسية، وأبرزها: وقف المواجهة في مختلف الساحات، بما فيها لبنان؛ ورفع الحصار البحري الأميركي المفروض على إيران؛ وإعادة فتح مضيق هرمز من الجانب الإيراني؛ وإعفاء صادرات النفط الإيرانية من العقوبات؛ والإفراج عن الأموال الإيرانية المجمّدة في الخارج. وبناءً على ذلك، ترفض طهران حتى الآن الانخراط في جولة جديدة من المفاوضات المباشرة مع واشنطن، قبل تلمّس خطوات تنفيذية واضحة.

واستضافت الدوحة، خلال اليومَين الماضيَين، بحضور الوسيط الباكستاني، مشاورات «تقنية» مع وفدَين: أحدهما إيراني برئاسة نائب وزير الخارجية، كاظم غريب آبادي، والآخر أميركي برئاسة المبعوث ستيف ويتكوف. وركّزت هذه الاجتماعات على إزالة العقبات التي تعترض التنفيذ الكامل لبنود التفاهم، في حين لم يَعقد الجانبان أيّ لقاء مباشر، وفق ما أعلنت وزارة الخارجية الإيرانية بعد انتهاء لقاءات الوفد الإيراني مع الوسيطَين.

وأكد غريب آبادي، عقب لقائه رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، أنه رغم تشكيل «مجموعات عمل لمتابعة تنفيذ التفاهم والتفاوض حول الاتفاق النهائي»، فإن هذه الأطر لم تدخل حيّز العمل الفعلي بعد. وأضاف أن المشاورات لا تزال جارية عبر الوسطاء لتحديد زمان انطلاق المفاوضات ومكانها، مشيراً إلى أن بدء عمل اللجان يبقى رهناً بتوافر «الظروف المناسبة».

وبحسب المعلومات، فإن أول ملف طرحه الوفد الإيراني في الدوحة خلال مشاوراته مع الوسطاء، واعتبره الشرط الأكثر إلحاحاً قبل الانخراط في أيّ جولة تفاوضية جديدة، يتمثّل في «وقف مستدام للعمليات العسكرية في جميع الجبهات، ولا سيما في لبنان».

> **فجوة انعدام الثقة بين طهران وواشنطن تفرض مسافة واسعة بين لحظة التوقيع، وبين القدرة على التنفيذ**

لا لقاءات أميركية - إيرانية مباشرة في الدوحة (من الويب)

فرغم تراجع وتيرة المواجهات في الأيام الأخيرة على الجبهة اللبنانية، تؤكد إيران أن وقف النار لم يترسّخ بعد بصورة نهائية، وأن الأمر يتطلب وضع جدول زمني واضح يفضي إلى الانسحاب الكامل لقوات الاحتلال الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية. وفي موازاة ذلك، أبلغ الجانب الإيراني، الوسطاء، استياءه من مسار الإفراج عن نحو 12 مليار دولار من الأصول الإيرانية المجمّدة. بعبارة أخرى، تحاول إيران عبر هذا الربط المشروط والإصرار على احتكار إدارة المضيق، تحويل «هرمز» إلى ورقة ضغط استراتيجية في مسار المفاوضات، بما يتيح لها انتزاع تنازلات أكبر من الولايات المتحدة. ولذلك السبب أيضاً، تبدو طهران شديدة الامتعاض من وتيرة تنفيذ الالتزامات الأميركية وطبيعة الآليات المعتمدة في سياق عملية التنفيذ.

ورغم ذلك، يبدو أن إيران تعاملت مع ما تعتبره خروقات لبنود التفاهم من جانب الولايات المتحدة والكيان الإسرائيلي، بقدر عال من ضبط النفس. واعتمد السلوك الإيراني في مواجهة الخطوات الأميركية، إلى الآن، على مبدأ التناسب في الردّ؛ فوفق هذا المنهج، لا تسعى إيران إلى الانسحاب من التفاهم، لكنها في الوقت نفسه ترفض القبول بالأمر الواقع، بل تحافظ على قدرتها على الردّ وتتبنّى في الوقت عينه سياسة إدارة التوتر بدل الانزلاق إلى مواجهة مفتوحة.

وفي هذا الإطار، أبقت طهران الممرّات البحرية التي توافق عليها مفتوحة، لكنها شدّدت على منع أيّ محاولة للالتفاف عليها. وفي الوقت نفسه، اعتمدت في ردّها على أيّ خرق أميركي مقاربة تقوم على تفكيك ساحات الاشتباك إقليمياً؛ إذ إنها تميّز بين الدول والجهات المنخرطة في أيّ اعتداء، وتحدّد مصدر الهجوم لتردّ عليه بالمستوى ذاته، من دون تعميم المواجهة على مجمل الإقليم.

لكن هذا المسار، وفق القراءة الإيرانية، لا يمكن أن يستمرّ طويلاً بالوتيرة نفسها. فالتجربة التي تلت الحرب الأخيرة رسّخت لدى صنّاع القرار في طهران قناعة بأن كلّ خطوة اتخذتها الأخيرة خلال العام الماضي في اتجاه خفض التصعيد، استجابة لطلبات عدد من عواصم المنطقة، قوبلت بردّ معاكس من جانب واشنطن. ولهذا السبب، تشير المعطيات إلى أن عتبة ضبط النفس لدى إيران باتت أدنى ممّا كانت عليه قبل الحرب، مما يعني أن هامش «الصبر الاستراتيجي» قد يضيق في المرحلة المقبلة إذا ما استمرّ الوضع على حاله.

في المقابل، أعلن نائب الرئيس الأميركي، جي دي فانس، أن «المحادثات بشأن إيران تسير على ما يرام، وسنعطي التفاوض فرصة للنجاح»، مستدركاً بأنه «إذا حاولت إيران إعادة بناء برنامج نووي أو استأنفت استهداف السفن، فذلك سيغير حساباتنا».

كما نقل «أكسيوس» عن مسؤول أميركي أنه «تمّ التوصل خلال مباحثات الدوحة إلى تفاهم يقضي بإبقاء الأوضاع هادئة خلال الأسبوع المقبل».

وانطلاقاً من ذلك، وفي ظلّ تفعيل سياسة «أميركا أولاً»، اعتبر برعام أنه لم يعُد ممكناً أن تقوم الشراكة الإسرائيلية - الأميركية على القيم المشتركة وحدها. ورأى أن المطلوب هو بناؤها على «مصالح صلبة»، وعلى صورة «إسرائيل القوية والمستقلة والمبادِرة، القادرة على تثبيت الشرق الأوسط بما ينتج للولايات المتحدة نقل جانب أكبر من مواردها واهتمامها إلى آسيا». وشدد على أن هذا التصور يجب أن يشكّل «الأساس لمذكرة التفاهم الأمنية الأميركية - الإسرائيلية الجديدة»، بما يضمن للطرفين مكاسب أمنية واقتصادية واستراتيجية طويلة الأمد.

هكذا، بدا «مؤتمر هرتسليا 2026» أقرب إلى محاولة لإعادة تعريف موقع إسرائيل داخل الاستراتيجية الأميركية المقبلة. إذ كشف النقاش خلاله أن ثمة أبعد تدرك أن الدعم الأميركي لم يعُد التزاماً تلقائياً، بل بات أكثر خضوعاً لحسابات واشنطن ومصالحها الكبرى. ومن هنا، تتمحور الرسالة الأساسية للمؤتمر حول حاجة إسرائيل إلى إثبات جدواها كشريك قوي وفاعل، لا كعبء أمني دائم، في شرق أوسط يعاد تشكيله بعد الحرب وتحت ضغط تحوّلات الأولويات الأميركية في العالم.

(الأخبار)

قلق إسرائيلي من التحوّلات الأميركية

لإعادة صياغة «فائدتنا الاستراتيجية»

شكّل «مؤتمر هرتسليا 2026»، الذي نظّمه «معهد السياسة والاستراتيجية» في «جامعة رايخمان» أمس وأول من أمس، منصّة لإعادة طرح العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وذلك في ضوء التوترات التي أعقبت توقيع مذكرة التفاهم الأميركية - الإيرانية، وما رافقه من توسّع في النقاش داخل إسرائيل حول حدود الدعم الأميركي واتجاهاته المستقبلية. اللافت أن المؤتمر لم يعدّ الدعم الأميركي التزاماً ثابتاً أو مضموناً بلا شروط، بل تعامل معه بوصفه ملفاً استراتيجياً قابلاً للمراجعة والاهتزاز. وهذا ما عكسته الجلسة المخصّصة للملف، والتي ظهّرت قلقاً إسرائيلياً متزايداً من التحولات داخل الولايات المتحدة، سواء مع صعود خطاب «أميركا أولاً» في «الحزب الجمهوري»، وما يحمله من ميل إلى مراجعة كلفة الالتزامات الخارجية، أو مع تنامي التيارات النقدية لإسرائيل داخل «الحزب الديمقراطي». ومن هنا، بدا النقاش أبعد من كونه بحثاً في حجم المساعدات الأميركية أو استمرارها؛ إذ لامس أسئلة أعمق وأكثر وجودية، من بينها: كيف تستطيع إسرائيل الحفاظ على الإجماع الأميركي حولها؟

في هذا السياق، تعدّى النقاش كيفية قراءة إسرائيل للملفات إيران وغزة ولبنان، إلى نظرة الحليف الأميركي إلى تلك الملفات، التي يبدو حضوره فيها مرتبطاً بمسعى إلى إعادة تشكيل الشرق الأوسط بعد الحرب، وهو ما يفرض تقرير موقع إسرائيل في هذه العملية. فالولايات المتحدة لا تسعى، بحسب ما تمّ تظهيره في المؤتمر، إلى إدارة الصراع فحسب، بل إلى هندسة المرحلة التي تليه، وذلك تحت عنوان تحقيق «السلام»؛ وهو اتجاه تعانده إسرائيل، وترى فيه أخطاراً كبيرة على مصالحها الأمنية والاستراتيجية في المستقبل. في هذا المناخ، سعى السفير الأميركي لدى كيان العدو، مايك هاكابي، إلى احتواء التوتر الدبلوماسي غير المعتاد بين واشنطن وتل أبيب، لا سيما بعد الانتقادات الحادة التي وجّهها نائب الرئيس الأميركي، جي دي فانس، إلى حكومة بنيامين نتنياهو، على خلفية اعتمادها المالي والعسكري الواسع على الولايات المتحدة. وفي خطاب ألقاه في المؤتمر السنوي نفسه، أكد هاكابي عمق الشراكة بين الجانبين، وقال إن «العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل ليست طريقاً في اتجاه واحد».

> **خلص المؤتمر على ان العلاقة بين واشنطن وتل ابيب لا تبنى إلا على «مصالح صلبة»**

مضيفاً: «أحياناً يقول أشخاص في أميركا، وربما هنا في إسرائيل أيضاً، إن أميركا تفعل أموراً من أجل إسرائيل. أريد أن أكون واضحاً جداً: إسرائيل تفعل الكثير من الأشياء من أجل أميركا، وأنا أقدّر ذلك». وأشار إلى أن «هناك فوائد نحصل عليها في التكنولوجيا، وفوائد نحصل عليها في الزراعة، وفوائد نتلقّاها بسبب علاقة الاستخبارات التي تتشاركونها معنا. هذا ينقذ الأميركيين ويحميهم ويعتني بهم في أنحاء العالم». وفي معرض حديثه عن الابتكارات الإسرائيلية التي دخلت حياة الأميركيين اليومية، اعتبر هاكابي أن الأميركيين قد يكونون «مغرورين بما يكفي ليظنّوا أنهم اخترعوا كل شيء بأنفسهم». وختم بالتأكيد أن العلاقة مع إسرائيل تمثّل «فائدة عظيمة» لـ330 مليون أميركي، معرباً عن أمله في أن «يجد 10 ملايين إسرائيلي هذه العلاقة مُرضية لهم بقدر ما هي مُرضية للأميركيين».

أمّا كلمة المدير العام لوزارة الحرب الإسرائيلية، اللواء في الاحتياط أمير برعام، فجاءت لتقدّم الصياغة الأمنية والاستراتيجية لما طرحه هاكابي سياسياً. إذ تحدّث برعام في الجلسات العامة لـ«مؤتمر هرتسليا»، أمس، عن أن «الحرب كشفت لجميع الأطراف في المنطقة كلفة التعاظم العسكري الإيراني، ودفعت نحو مصلحة مشتركة في بناء تحالف أوسع يمتدّ من الهند، مروراً بالإمارات، وصولاً إلى اليونان وقبرص». غير أنه شدّد على أن «توسيع هذه الشراكات لا يشكّل بديلاً من العلاقة مع الولايات المتحدة، بل يمنح إسرائيل هامش مناورة أوسع، ويعزّز مكانتها الدولية». وفي ما يتّصل بالفجوة بين أولويات واشنطن وتل أبيب، أوضح أن «الخلاف لا يتعلّق بتقدير التهديد الإيراني نفسه، بل بترتيب الأولويات»؛ فإيران، بالنسبة إلى إسرائيل، تمثّل «تهديداً وجودياً»، فيما تنظر إليها الولايات المتحدة بوصفها «تحدّياً إقليمياً مزمناً»، في وقت تبقى فيه الصين ومسرح المحيطين الهندي والهادئ في صدارة الاهتمام الأميركي. ولخّص برعام هذه الفجوة بقوله: «نحن نفكّر في طهران، وهم يفكرون في تايوان».

نتنياهو يواجه الفشل بالكذب

أنقذتكم من «قنبلة نووية»

يحيى دبوق

يكشف الجدل السياسي والأمني المتصاعد في إسرائيل، والمصحوب برزات فعل مؤيّدة ومعارضة ومنتقدة في الإعلام العبري، عن مدى عمق الأزمة التي يمرّ بها رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، والتي وصلت إلى حدّ توجيه اتهامات مباشرة إليه بتزييف الوعي، واختلاق روايات غير واقعية، بشأن التهديد الإيراني. وتصاعدت حدّة هذا السجال بعد مقابلة تلفزيونية ادّعى فيها نتنياهو أن إيران امتلكت بالفعل قنابل نووية، وأنه تدخّل مرّتَين لـ«منع إبادة إسرائيل»، مهدّداً بضربة ثالثة إذا لزم الأمر. وأثارت هذه التصريحات ردود فعل عنيفة من جانب خصوم نتنياهو السياسيين؛ إذ وصفها المرشّح المنافس له في الانتخابات المقبلة، غادي آيزنكوت، بأنها اختلاق لواقع مزيّف بهدف ترهيب الجمهور، بينما ذهب المنافس الآخر، نفتالي بينيت، إلى أبعد من ذلك، بوصفه إيّاها بأنها «كذبة ومحاولة لهندسة التاريخ بأثر رجعي». وتحدّث بينيت، الذي تولّى رئاسة الحكومة لفترة وجيزة قبل سنوات، عن خلل جوهري في الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية خلال عهد نتنياهو، كاشفاً عن غياب أيّ خطة هجومية ضدّ المنشآت النووية الإيرانية، وعدم تمويل الوسائل اللازمة لتدميرها، في إشارة منه إلى الاتكال التامّ على الحليف الأميركي، والذي يفسّر فشل الحرب على إيران، وخروج إسرائيل منها من دون تحقيق أيّ من أهدافها المُعلنة. ويأتي ذلك السجال في وقت يواجه فيه نتنياهو ضغوطاً قضائية وسياسية - داخلية وخارجية - متعاظمة، وتراجعاً متسارعاً في ثقة الجمهور الإسرائيلي به، وهو ما يدفعه، على ما يبدو، إلى توظيف الملفّ الإيراني من جديد، بوصفه أداة للبقاء في السلطة. وفي هذا السياق، يبدو أن رئيس الحكومة، في سعيه لترميم صورته بوصفه حامياً لأمن إسرائيل، يجد نفسه مُجبَراً على المبالغة في سرد الإنجازات الأمنية، أو اختراع تهديدات سابقة لتبرير إخفاقاته الاستراتيجية، خاصة في ظلّ الانتقادات التي تطاول سياسته تجاه «رأس الأخطبوط» الإيراني. ويمثّل «الردع» المتصاعد بين نتنياهو وخصومه، نموذجاً لتداخل الحسابات الانتخابية مع القرارات الأمنية المصيرية، والذي ينعكس استقطاباً حادّاً لا يفتأ يؤدّي إلى تآكل الثقة بين المؤسسة السياسية والأجهزة الاستخباراتية والعسكرية، وبين المؤسّستَين نفسيهما والجمهور. أيضاً، يعكس وصول الأمور بنتنياهو إلى حدّ فاضح من التناقض والارتعاشات غير المسبوقة، مأزقاً وجودياً يعيشه النظام السياسي الإسرائيلي، حيث تتحوّل القضايا الاستراتيجية الكبرى إلى مجرّد أوراق مساومة في معارك البقاء الشخصي، وهو ما يُفقِد «الدولة» بوصلتها الحقيقية، ويضعها أمام الفشل مُجدّداً.

مع هذا، يُتوقّع أن تشهد الفترة المقبلة مزيداً من المزايدات والمبالغات، الهادفة إلى تبرير إخفاقات الحرب، أو حتى تبرير ما بعدها، حيث يجد نتنياهو نفسه مُلزماً بالتحرّك مُجدّداً لمنع تفاقم التهديد، أو خروج إيران منتصرة من معركة كان الهدف منها إسقاطها، لكنّ «القبود» الأميركية لا تفتأ تمنعه من ذلك. والواقع أن أيّ قرار بشنّ حرب أو توجيه ضربة ثالثة إلى إيران، لن يُتخذ بناءً على تقييمات استخباراتية لدى إسرائيل، أو حاجة يفرضها عليها التهديد الذي تستشعره لأمنها القومي، مهما علا مستواه، بل إرادة أميركية في تحديد ما يجب وما يمكن أن تواجَه به طهران، وصولاً إلى شكل التسوية معها، وترك المشاكل التي تُحدثها لتلّ أبيب، بلا حلول حقيقية. وإذ ستبقى إسرائيل، في ظلّ الانقسام الحالي، أسيرة صراعات داخلية تستنزف قدراتها، فإن خصمها الإقليمي، إيران، لا يزال يراقب المشهد بعناية فائقة، مستفيداً من حالة الشلل والتردّد التي تفرضها الحسابات الشخصية والقيود الخارجية الأميركية على صنّاع القرار في تل أبيب، ومتحيّناً الفرص لانتزاع المكاسب، ولا سيما في ظلّ ميل الجانب الأميركي إلى التسوية معه، حتى على حساب أيّ خيارات عسكرية جدّية تفضّلها إسرائيل.

نتنياهو يواجه أزمة عميقة في الانتخابات (من الويب)

إحياء قضية الابنة السرية لصدام

الرياض تردّ على صنعاء... بـ«الفتنة القبلية»

رشيد الحداد

تصاعَد الجدل في الأوساط اليمنية مؤخراً، حول هوية امرأة تحمل وثائق يمنية وتدّعي أنها الابنة السرية للرئيس العراقي الراحل، صدام حسين. وتحوّل الأمر إلى قضية رأي عام أثارت انقساماً قبلياً في محافظة الجوف، وذلك بعدما لجأت المدّعية، التي تقدّم نفسها باسم «ميرا صدام حسين»، إلى أحد مشايخ قبيلة دهم وقصت ضفائرها، مطالبةً بمساندتها لاستعادة ما تصفه بممتلكات صدام في اليمن. وتشتبه صنعاء، في أن هذه القضية يجري استغلالها من جانب خصومها في الداخل والخارج، في إطار الردّ على تهديداتها باللجوء إلى كلّ الوسائل المكنة، بما فيها العسكرية، لكسر الحصار السعودي على اليمن.

وبدا لافتاً اندفاع الشيخ القبلي، حمد بن فدغم، إلى تبنّي القضية، ومن ثمّ مغادرته على خلفيتها إلى المناطق الخاضعة للقوى الموالية للسعودية، واتجاهه نحو قطع الطرق الرابطة بين حضرموت والجوف، وذلك رغم أن القضاء اليمني كان حسم الأمر منذ سنوات، نافياً صحّة ادعاء المرأة، وكاشفاً عن جريمة تزوير وثائق عراقية رسمية. وبدا تصرّف فدغم وما رافقه من تحريض، بحسب مصادر مطّلعة، مرتّباً بعناية ومداراً إعلامياً، بهدف إثارة السخط ضدّ حركة «أنصار الله»، بالاستفادة من المكانة التي لا يزال يحظى بها صدام لدى شريحة من اليمنيين.

وبدأت القضية عام 2019، عندما ادّعت المرأة أنها خبيرة في الصناعات العسكرية وتحمل رتبة عقيد ركن في الجيش العراقي، قبل أن تنتهي قضائياً في أواخر عام 2023 بإدانة صاحبتها في قضية تزوير جسيمة أمام محكمة شمال الأمانة الابتدائية في أمانة العاصمة، ثمّ تثبيت الحكم في محكمة الاستئناف. وتكشف حيثيات الحكم عن أبعاد أمنية وعسكرية تتجاوز مجرّد ادّعاء النسب، في حين يبيّن مصدر قانوني، في حديث إلى «الأخبار»، أن مسألة إثبات النسب هي من اختصاص القضاء العراقي، وليس القضاء اليمني، الذي انصبّ نظره على جرائم التزوير وانتحال الصفة.

وبحسب ملف القضية الجنائية الجسيمة رقم 136، والصادر حكمه في 3 آذار 2023، انتحلت المدّعية رتبة عقيد في الجيش العراقي بالرقم العسكري 40016، وزوّرت استمارة انتساب إلى حزب «البعث» العراقي، كما ادّعت امتلاكها وثائق خاصة ببرنامج السلاح النووي العراقي منسوبة إلى صدام، وأقدمت على تزوير توقيع الأخير عام 2020. وأضافت حيثيات الحكم أن المذكورة قدّمت نفسها لعدد من القيادات في صنعاء بوصفها خبيرة في تصنيع الأسلحة، طالبةً السماح لها بإنشاء ورشة لتصنيع منظومات دفاع جوي، مدّعية امتلاكها خبرة واسعة في هذا المجال، وطلبت أيضاً الاطلاع على ورش التصنيع ومخازن الأسلحة. كذلك، زعمت أن نظام صدام نقل نحو 15 مليار دينار كويتي من بغداد إلى صنعاء، عقب حرب الخليج الثانية، وأن هذه الأموال كانت مخزّنة داخل منزل الراحل في اليمن، من دون أن تقدم أيّ دليل يثبت صحة تلك المزاعم. وأغلقت القضية نهائياً أواخر عام 2023 بعد إدانة المرأة، التي تبيّن أنها تحمل هوية يمنية باسم آخر وسبق لها الزواج أربع مرات خلال 15 عاماً. إلا أن الملف أعيد فتحه إعلامياً مطلع العام الجاري، بدايةً باعتباره قضية حقوقية لامرأة تطالب باستعادة وثائق عراقية صادرتها السلطات القضائية عقب الحكم عليها بالتزوير، ومن ثمّ من بوابة اتهام رجل الأعمال وتاجر السلاح، فارس مناع، مطلع نيسان الماضي، بالاستيلاء على منزل أسرة صدام في صنعاء، وهو ما نفاه مناع بصورة قاطعة. وبحسب مصادر مطلعة، فإن المبنى المشار إليه يتبع اللواء محمد صالح الأحمر، قريب الرئيس اليمني الراحل، علي عبد الله صالح، وإن أسرة سعد سبعاوي التكريتي، ابن شقيق صدام، كانت أقامت فيه قبل مغادرتها صنعاء، عام 2009.

وفي حين ذكرت المدّعية، في حكم الاستئناف، أنها على خلاف مع رغد صدام حسين بسبب رفض الأخيرة تهديداتها باللجوء إلى كلّ الوسائل المكنة، بما فيها العسكرية، لكسر الحصار السعودي على اليمن.

وبدا لافتاً اندفاع الشيخ القبلي، حمد بن فدغم، إلى تبنّي القضية، ومن ثمّ مغادرته على خلفيتها إلى المناطق الخاضعة للقوى الموالية للسعودية، واتجاهه نحو قطع الطرق الرابطة بين حضرموت والجوف، وذلك رغم أن القضاء اليمني كان حسم الأمر منذ سنوات، نافياً صحّة ادعاء المرأة، وكاشفاً عن جريمة تزوير وثائق عراقية رسمية. وبدا تصرّف فدغم وما رافقه من تحريض، بحسب مصادر مطّلعة، مرتّباً بعناية ومداراً إعلامياً، بهدف إثارة السخط ضدّ حركة «أنصار الله»، بالاستفادة من المكانة التي لا يزال يحظى بها صدام لدى شريحة من اليمنيين.

وبدأت القضية عام 2019، عندما ادّعت المرأة أنها خبيرة في الصناعات العسكرية وتحمل رتبة عقيد ركن في الجيش العراقي، قبل أن تنتهي قضائياً في أواخر عام 2023 بإدانة صاحبتها في قضية تزوير جسيمة أمام محكمة شمال الأمانة الابتدائية في أمانة العاصمة، ثمّ تثبيت الحكم في محكمة الاستئناف. وتكشف حيثيات الحكم عن أبعاد أمنية وعسكرية تتجاوز مجرّد ادّعاء النسب، في حين يبيّن مصدر قانوني، في حديث إلى «الأخبار»، أن مسألة إثبات النسب هي من اختصاص القضاء العراقي، وليس القضاء اليمني، الذي انصبّ نظره على جرائم التزوير وانتحال الصفة.

وبحسب ملف القضية الجنائية الجسيمة رقم 136، والصادر حكمه في 3 آذار 2023، انتحلت المدّعية رتبة عقيد في الجيش العراقي بالرقم العسكري 40016، وزوّرت استمارة انتساب إلى حزب «البعث» العراقي، كما ادّعت امتلاكها وثائق خاصة ببرنامج السلاح النووي العراقي منسوبة إلى صدام، وأقدمت على تزوير توقيع الأخير عام 2020. وأضافت حيثيات الحكم أن المذكورة قدّمت نفسها لعدد من القيادات في صنعاء بوصفها خبيرة في تصنيع الأسلحة، طالبةً السماح لها بإنشاء ورشة لتصنيع منظومات دفاع جوي، مدّعية امتلاكها خبرة واسعة في هذا المجال، وطلبت أيضاً الاطلاع على ورش التصنيع ومخازن الأسلحة. كذلك، زعمت أن نظام صدام نقل نحو 15 مليار دينار كويتي من بغداد إلى صنعاء، عقب حرب الخليج الثانية، وأن هذه الأموال كانت مخزّنة داخل منزل الراحل في اليمن، من دون أن تقدم أيّ دليل يثبت صحة تلك المزاعم. وأغلقت القضية نهائياً أواخر عام 2023 بعد إدانة المرأة، التي تبيّن أنها تحمل هوية يمنية باسم آخر وسبق لها الزواج أربع مرات خلال 15 عاماً. إلا أن الملف أعيد فتحه إعلامياً مطلع العام الجاري، بدايةً باعتباره قضية حقوقية لامرأة تطالب باستعادة وثائق عراقية صادرتها السلطات القضائية عقب الحكم عليها بالتزوير، ومن ثمّ من بوابة اتهام رجل الأعمال وتاجر السلاح، فارس مناع، مطلع نيسان الماضي، بالاستيلاء على منزل أسرة صدام في صنعاء، وهو ما نفاه مناع بصورة قاطعة. وبحسب مصادر مطلعة، فإن المبنى المشار إليه يتبع اللواء محمد صالح الأحمر، قريب الرئيس اليمني الراحل، علي عبد الله صالح، وإن أسرة سعد سبعاوي التكريتي، ابن شقيق صدام، كانت أقامت فيه قبل مغادرتها صنعاء، عام 2009.

وفي حين ذكرت المدّعية، في حكم الاستئناف، أنها على خلاف مع رغد صدام حسين بسبب رفض الأخيرة تهديداتها باللجوء إلى كلّ الوسائل المكنة، بما فيها العسكرية، لكسر الحصار السعودي على اليمن. وهو ما يفنّده -وفق ادعاء لم تسنده بأيّ دليل- نفت رغد أيّ صلة للمرأة بعائلتها. كما أصدر سعد سبعاوي بياناً تداولته مواقع التواصل الاجتماعي، أكد فيه أن «ميرا» لا تمتّ إلى عائلة صدام بأيّ صلة قرابة. وقال: «نحن عائلة عربية هاشمية النسب، معروفة بأصولها وقيمها وعاداتها، ولم تتخلّ يوماً عن أي امرأة من نسائنا تحت أيّ ظرف كان، ولم نتربّ يوماً على وجود أبناء غير معلنين أو علاقات تخفى عن العائلة أو المجتمع». مع ذلك، شهد الملف تطوّراً جديداً مطلع آذار الماضي، عندما أعلنت المدعية أنها أجرت فحصاً للحمض النووي (DNA) يثبت أنها ابنة صدام. غير أن مراجعة الوثائق أظهرت أن نتيجة الفحص صادرة من جهة طبية مصرية باسم ذكر لا أنثى، كما أن المختبر الذي أصدرها بدا أقرب إلى جهة غير معروفة أو شبه وهمية، وفق ما توصّلت إليه محاولات التحقّق. وهو ما عزز الشكوك بشأن صحّة الوثائق.

> **اقارب صدام ينفون اي صلة للمدعية به**

بعد ذلك، لجأت المدعية إلى ابن فدغم، أحد مشايخ قبيلة دهم في محافظة الجوف، طالبةً دعم القبيلة. واستجاب الشيخ للدعوة، ووصل إلى صنعاء، على رأس وفد قبلي، حيث شُكّلت لجنة بتوجيهات من مكتب قائد حركة «أنصار الله»، عبد الملك الحوثي، للنظر في القضية والتحقّق من صحة ادعاءات المرأة. غير أن الشيخ حاول لاحقاً مغادرة صنعاء برفقة المرأة في اتجاه الجوف، ملوّحاً بقطع الطرق للضغط على السلطات، فتمّ احتجازه لأكثر من شهر، بينما أُفرج عن المرأة وسُلّمت إلى أسرتها في العاصمة.

وأخيراً، وبالتزامن مع إعلان «أنصار الله» التعبئة والاستعداد لجولة تصعيد جديدة مع السعودية، غادر ابن فدغم مناطق سيطرة الحركة إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المعترف بها دولياً. كما قاد الرجل، الذي تتّهمه «أنصار الله» بتلقّي دعم من «اللجنة الخاصة» في الديوان الملكي السعودي، تحشيداً لمسلّحين في منطقة الريان شمال شرق الجوف، وأعلن قطع الطريق الصحراوي الرابط بين حضرموت والجوف وصنعاء، ومنع المسافرين من المرور. وفي المقابل، عدّت سلطات صنعاء، تلك الخطوات جريمة حرابة وانتهاكاً لاتفاق وقف إطلاق النار، مؤكدة أنها ستتعامل معها بالحسم.

سوريا

محاولات تصحيحية لعيوب «الانتخابات»

الشرع يستكمل تشكيلة مجلس الشعب

عامر علي

أعلنت «اللجنة العليا» لانتخابات مجلس الشعب، أمس، قائمة أعضاء المجلس الذين عيّنهم الرئيس الانتقالي، أحمد الشرع، بشكل مباشر، وهم ثلث أعضائه البالغ عددهم 70. وتأتي هذه الخطوة التي تمهّد لانطلاق أولى جلسات المجلس الإثنين المقبل، في وقت تستعد فيه سوريا لاستقبال الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، الذي يزور دمشق مطلع الأسبوع المقبل، وفقاً لما أوردته تسريبات إعلامية.

وضمّت قائمة الأعضاء الذين عيّنهم الشرع 15 امرأة، الأمر الذي رفع نسبة تمثيل المرأة في المجلس -الذي تسنمّ ولايته 30 شهراً- إلى نحو 10,5%، وذلك بعد أن وصلت سبع نساء فقط إليه عبر الانتخابات التي أجرتها اللجان التي شُكّلت لإدارة ما يشبه العملية الانتخابية. ورغم تدخّل الشرع «التصحيحي» هذا، تظلّ نسبة تمثيل النساء أقلّ من نظيراتها في البرلمانات السابقة. ومن بين الأسماء النسائية التي ضمّتها القائمة الفنانة روزيانا الدقاني، والسيدة عائشة الدبس التي كانت أثارت جدلاً واسعاً خلال مدة تولّيها إدارة «مكتب شؤون المرأة» في الحكومة الانتقالية التي شُكّلت في آذار 2025 عقب سقوط النظام السابق.

وقال رئيس اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب، محمد طه الأحمد، خلال مؤتمر صحافي للإعلان عن «قائمة الرئيس»، إن الثلث المكمّل يتضمّن 23 من الأعيان و47 من الكفاءات، بينهم 12 من حملة الماجستير و17 من حملة الدكتوراه، موضحاً أن التوزيع الجغرافي شمل مختلف المحافظات. إذ حصلت حلب على 14 مقعداً، والحسكة على 7 مقاعد، ودير الزور على 6 مقاعد، إضافة إلى دمشق وريفها، وحمص، وحماة، واللاذقية، ودرعا، والرقة، والقنيطرة، والسويداء، وطرطوس، وإدلب، وفق حصص متفاوتة.

وبينما لم تُجرَ انتخابات في السويداء، التي تعيش تحت إدارة محلية منذ الأحداث الدامية التي شهدتها في تموز من العام الماضي، قام الشرع بتسمية شخصين لتمثيل المحافظة، هما ليث البلعوس، المقرّب من السلطات الانتقالية والذي كان يشغل منصب قائد «قوات شيخ الكرامة»، وصبح البداح، وهو شخصية عشائرية. ويأتي الإعلان عن استكمال تشكيل المجلس، الذي يضمّ 210 أعضاء، بعد نحو عام على إصدار المرسوم الرئاسي رقم 66 لعام 2025، الذي كلّف اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب بالإشراف على تشكيل هيئات ناخبة تنتخب ثلثي أعضاء المجلس (140 عضواً)، على أن يعيّن رئيس الجمهورية الثلث المتبقي (70 عضواً)، وذلك وفقاً للمادة 24 من الإعلان الدستوري، الذي منح رئيس الجمهورية الانتقالي صلاحيات واسعة.

ويواجه المجلس، الذي سيرأس جلسته الأولى العضوُ الأكبر سناً ولا يملك أي صلاحيات لمساءلة رئيس الجمهورية مجموعة كبيرة من المسؤوليات، تشمل مراجعة المراسيم السابقة، وإقرار القوانين والأنظمة اللازمة للمرحلة، وتشكيل لجنة لإعداد مسودة دستور جديد، فضلاً عن النظر في طلبات رفع الحصانة البرلمانية، وقبول الاستقالات. وتضاف إلى تلك التحدّيات، مسائل اقتراح القوانين وإقرارها وتعديلها أو إلغائها، والتصديق على المعاهدات، وإقرار العفو العام، والموازنة العامة للدولة، وعقد جلسات استماع إلى الوزراء. وخلال الأشهر الماضية، تعرّضت السلطات الانتقالية لانتقادات عديدة على خلفية التأخّر في تشكيل المجلس، الأمر الذي أدى إلى غياب مرجعية دستورية واضحة لعدد كبير من القرارات والمراسيم الرئاسية، التي جاء بعضها متجاوزاً للصلاحيات والمسؤوليات التي حدّدها الإعلان الدستوري. ويُنتظر أن يشكل الإعلان عن استكمال تشكيل المجلس خطوة قد تسهم في فتح الباب أمام مزيد من التعاون مع دول الاتحاد الأوروبي، وفي مقدمها فرنسا، التي يُتوقع أن يزور رئيسها سوريا مطلع الأسبوع المقبل.

وفي هذا السياق، كشف الصحافي الفرنسي المتخصص في شؤون الشرق الأوسط، جورج مالبرونو، عبر منصة «إكس»، أن الرئيس ماكرون سيزور دمشق قبيل توجهه إلى قمة «حلف شمال الأطلسي» (الناتو) في تركيا، في أول زيارة رسمية لرئيس دولة أوروبية منذ سقوط النظام السابق في كانون الأول 2024. ويُلاحظ أن موعد الزيارة، بحسب التسريبات، يتزامن مع انعقاد أولى جلسات مجلس الشعب الإثنين المقبل.

وتجيء الزيارة على وقع تزايد تعقّد عدد من الملفات المرتبطة بسوريا والمنطقة، وأبرزها ملف «الجهاديين الفرنسيين»، والضغوط الأميركية المستمرة على الشرع للتدخل عسكرياً في الملف اللبناني. وتقابل تلك الضغوط، إلى الآن، مساعٍ من جانب الشرع لتجنّب الانخراط العسكري في لبنان، والبحث عن بدائل أخرى «غير عسكرية»، وفق ما أكده الرئيس الانتقالي بنفسه في لقاءات وتصريحات عدة خلال المدة الماضية.

ضمّت قائمة الأعضاء الذين عيّنهم الشرع 15 امرأة (أ ف ب)

> تتزامن زيارة ماكرون مع تعقّد عدد من الملفات وأبرزها ملف «الجهاديين الفرنسيين»

الأسر السورية رهن الاختيار القسري

التعليم والغذاء لا يجتمعان

دمشق - الأخبار

على مدار سنوات الحرب، شكّل التعليم، بمختلف مراحله، تحدّياً رئيساً للكثير من الأسر الفقيرة، التي اضطرّت، أسرتها، لتتحوّل إلى عاملة في مصنع للمنظفات على أطراف جرمانا. تقول الفتاة، في حديثها إلى «الأخبار»، إنها كانت تحلم بأن تصبح مدرّسة لمادة الجغرافيا، إلا أن هذا الطموح اصطدم بالضغوط المعيشية خلال السنوات الأخيرة؛ فوالدها موظف في إحدى الجهات العامة، ولديها ثلاثة أشقاء لا يزالون في مرحلة ما قبل الثانوية، ولذا فهي ترى أن الأولوية «يجب أن تكون لهم، على الأقلّ حتى إكمال المرحلة الثانوية».

أما علاء، فلم تسعفه الظروف حتى لنيل شهادة التعليم الأساسي؛ إذ ترك المدرسة طفلاً في الصف الخامس، ليلتحق بمحل لتصليح السيارات في منطقة حوش بوس القريبة من دمشق. ويختصر علاء سبب انقطاعه عن الدراسة، بكلمات مقتضبة، قائلاً: «ليس هناك من يصرف عليّ وعلى أخواتي بعد وفاة والدي».

تسرّب وفقر

على أن مريم وعلاء ليسا استثناءً، بل هما نموذج لجيل كامل من السوريين أصابته المأساة خلال سنوات الحرب؛ وهي مأساة لا تزال مستمرّة رغم التحوّل السياسي الذي شهدته البلاد أواخر عام 2024. إذ خسر الكثير من الأطفال والشباب حقّهم في التعليم بعدما اضطرّوا إلى دخول سوق العمل مبكراً، في ظلّ عجز أسرهم عن تحمّل نفقات الدراسة، الأمر الذي رفع نسبة التسرّب المدرسي في المرحلتَين الأساسية والثانوية إلى نحو 30%، وفق تقديرات بحثية مستقلة. كذلك، ارتفعت نسبة الأطفال في سوق العمل إلى نحو 7,3% من إجمالي العاملين لهم، على الأقلّ حتى إكمال المرحلة الثانوية».

بسبب الفقر، فاضطروا للذهاب إلى مدارسهم بلا طعام، أو بملابس لا تقيهم برد الشتاء، وأحياناً بلا حقائب أو دفاتر. ولعلّ نتائج مسح الحال التغذوية لتلاميذ الحلقة الأولى من التعليم الأساسي، الذي نُفّذ قبل نحو عامَين، تؤشّر إلى خطورة الأزمة الغذائية التي تطاول شريحة واسعة من أطفال سوريا؛ إذ أظهرت تلك النتائج أن نحو 9,2% من التلاميذ كانوا يعانون من التقزّم، و3,3% من الهزال، ونحو 18,5% من زيادة الوزن، في حين بلغ معدّل انتشار فقر الدم بين التلاميذ نحو 17,9%.

على أن ما عجّزت الأرقام والإحصاءات عن إظهاره، تكفّلت به قصص إنسانية مؤثّرة شاعت أخبارها في المدارس خلال السنوات الأخيرة، ومفاد بعضها قيام المعلّمات بحمل أرغفة خبز وكمية من الزيت والزعتر يومياً معهنّ إلى مدارسهن، وذلك لإعداد سندويشات سريعة لتلاميذ لا تسمح الظروف المعيشية لأسرهم بتأمين وجبات مدرسية لهم. وإلى جانب ما تقدّم، عمدت بعض الجمعيات الخيرية، بالتنسيق مع منظّمات أممية، إلى توزيع حصص غذائية مجانية على التلاميذ، في محاولة منها لتشجيع الأسر على إبقاء أبنائها في المدارس.

وكان لهذا الدعم أثره الملموس؛ إذ طبقاً لما خلص إليه «مسح الأمن الغذائي الأسري» لعام 2025، فإن الأسر التي استفادت من برامج التغذية المدرسية حقّقت أفضل مستويات الأمن الغذائي مقارنة بتلك التي تلقت أشكالاً أخرى من المساعدات الغذائية. إذ بلغت نسبة العائلات الآمنة غذائياً بينها 25,6%، فيما سجلت العائلات الآمنة غذائياً ولكن بشكل هش 59,7%، مقابل 14,7% لمَن تعاني من انعدام متوسط في الأمن الغذائي.

أمّا حول أثر التحاق أفراد الأسرة بالتعليم على مستوى أمنها الغذائي -وهو الأهم- فإن المسح المذكور يوضح وجود تناسب عكسي بين عدد الأولاد الملتحقين بالتعليم وبين مستويات الأمن الغذائي لأسرهم. فالنتائج خلصت إلى أن الأسر تضطر إلى تخفيض الإنفاق على الغذاء لتوفير متطلّبات التعليم، فتكون النتيجة مزيداً من الحرمان وتراجع الحال التغذوية. ووفق نتائج المسح، كانت الأسر التي لديها طفل واحد ملتحق بالتعليم الأساسي، الأفضل من حيث تحقيق الأمن الغذائي؛ إذ بلغت النسبة الآمنة غذائياً منها نحو 19,5%، مقابل 1% نسبة العائلات من الفئة نفسها التي تعاني انعداماً غذائياً شديداً.

توضّح هذه النتائج أنه كلّما ارتفع عدد الأطفال الملتحقين بالتعليم الأساسي، تراجعت نسبة الأسر الآمنة غذائياً، وارتفعت نسبة تلك التي تعاني هشاشة في أمنها الغذائي أو انعداماً متوسطاً أو شديداً فيه. وعلى سبيل المثال، توزعت أوضاع العائلات التي لديها ثلاثة أطفال في المدارس على النحو الآتي: 14,1% أسر آمنة غذائياً، و51% آمنة بشكل هش، فيما بلغت نسبة مَن تعاني منها انعداماً متوسطاً أو شديداً في أمنها الغذائي 34,9%.

لا بديل من التنمية

لا يقتصر الأمر على التعليم وحده، إذ تتأثر فئات الإنفاق غير الغذائية، من الصحة إلى النقل والاتصالات وغيرها، هي الأخرى، تبعاً لحصة الغذاء من إنفاق الأسر، والتي تجاوزت خلال سنوات الحرب نحو 75%، قبل أن يُظهر «مسح الأمن الغذائي الأسري» للعام الماضي تراجعها إلى نحو 52%. إلا أن هذه النسبة تختلف من أسرة إلى أخرى بحسب مستوى أمنها الغذائي؛ إذ ترتفع لدى الأسر التي تعاني من انعدام متوسط أو شديد في الأمن الغذائي، وتنخفض لدى تلك الآمنة غذائياً.

وممّا يثير القلق في هذا السياق، هو أن استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، بالتوازي مع الاتجاه إلى رفع تكاليف التعليم العام، سيؤدّيان إلى تفاقم مشكلات التعليم، بدءاً من ظاهرة التسرّب في مختلف المراحل، وصولاً إلى سوء الحال التغذوية للطلاب. فمثلاً في الثامن من كانون الأول 2024، حرّرت حكومة تصريف الأعمال أسعار جميع المشتقات النفطية، بما فيها تلك المخصّصة لقطاع النقل، ليرتفع سعر ليتر مازوت النقل من نحو ألفَي ليرة إلى أكثر من 10 آلاف ليرة، أي بزيادة تجاوزت أربعة أضعاف. ولم تتمكّن إلا قلة من الأسر من تحمّل هذه الزيادة، ولا سيما في ما يتعلّق بتغطية تكاليف انتقال أبنائها إلى المدارس والجامعات، فبما اضطرّت غالبيتها إلى اتخاذ خيارات مؤلمة، أقلّها سير التلاميذ والطلاب لمسافات طويلة، أو نقلهم إلى مدارس أقرب، أو تناوب الأشقاء على الدوام الجامعي، وغيرها من الحلول القسرية.

ويزداد الوضع قسوة في المحافظات التي تعاني أساساً ارتفاع معدّلات التسرب المدرسي والبطالة والفقر، إلى جانب التراجع الكبير في مستوى الخدمات التعليمية وجودتها، وهو ما يجعل تلك المحافظات في حاجة إلى سنوات طويلة من الجهد التنموي للوصول إلى مستويات مقبولة من المؤشرات التعليمية.

> يزداد الوضع قسوة في المحافظات التي تعاني أساساً من ارتفاع معدلات التسرب المدرسي والبطالة والفقر

عمدت بعض الجمعيات الخيرية، بالتنسيق مع منظّمات أممية، إلى توزيع حصص غذائية مجانية على التلاميذ

تقرير

أميركا تحيي مشروعها الـ«الحلّ الليبي»

هكذا تكون المُحاصصة

القاهرة - الأخبار

تكشف الاجتماعات التي استضافتها واشنطن خلال الأيام الماضية، انتقال المقاربة الأميركية للملف الليبي إلى مرحلة جديدة، تقوم على تجاوز مسارات التسوية التقليدية، لصالح تفاهم مباشر بين القوى التي تمتلك النفوذ العسكري والسياسي على الأرض. وفي هذا السياق، شكّل استقبال وزير الخارجية الأميركي، ماركو روبيو، للفريق أوّل صدام حفتر، نائب قائد «الجيش الوطني» الليبي، أبرز مؤشرات ذلك التحوّل - بعدما سبقته محادثات في القاهرة -، إلى جانب اللقاءات التي أجراها مسؤولون أميركيون مع وكيل وزارة الدفاع في حكومة «الوحدة الوطنية» في طرابلس، عبد السلام الزوبي.

ويقود هذا الحراك المبعوث والمستشار الأميركي الخاص، مسعد بولس، الذي يعمل على بلورة صيغة لإدارة المرحلة الانتقالية، تستند إلى تقاسم السلطة بين مراكز النفوذ الفعلية. وبحسب التصوّر المتداول، يحتفظ عبد الحميد الدبيبة برئاسة الحكومة، بما يضمن استمرار سيطرته على المنطقة الغربية والقطاع المالي، في مقابل منح صدام حفتر موقعاً تنفيذياً - سيادياً مُستحدثاً ضمن هيكل القيادة العليا للدولة.

ويأتي هذا المشروع الذي تسعى واشنطن لتتويجه باتفاق رسمي يجمع قادة النفوذ الحقيقيين القادرين على فرض الالتزامات على الأرض ويُعلن من البيت الأبيض، وفق مصادر مطّلعة تحدّثت إلى «الأخبار»، نزولاً عند رغبة إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، في إنهاء حالة الجمود السياسي الطويل في البلاد. وبطبيعة الحال، لا تنفصل هذه الرغبة عن المصالح الاقتصادية الأميركية، ولا سيما في قطاع الطاقة؛ إذ تزامنت الجهود الأخيرة مع إقرار أوّل ميزانية موحّدة في ليبيا منذ سنوات، إلى جانب توقيع مذكّرات تفاهم واتفاقات استثمارية مع شركتَي «شيفرون» و«كونوكو فيليبس»، في ما يعكس رغبة الولايات المتحدة في توفير بيئة سياسية أكثر استقراراً لاستثماراتها في قطاع النفط.

هكذا، تبدو الأولوية الأميركية منصبّة على توفير حدّ أدنى من الاستقرار المؤسّسي والأمني، يتيح استئناف المشاريع النفطية وتأمين الاستثمارات الأجنبية. ولذا، يبدو التحرّك الأميركي مستنداً إلى مقاربة براغماتية تقوم على التعامل مع موازين القوى كما هي؛ فالغرب الليبي يحتفظ بالشرعية الدولية وبالمؤسسات المالية والعسكرية المرتبطة بحكومة «الوحدة الوطنية»، فيما يسيطر الشرق - بقيادة حفتر - على القوة العسكرية المنظّمة ومعظم حقول النفط وموانئ التصدير. وانطلاقاً من هذه المقاربة نفسها، تخلّت إدارة ترامب عن الدبلوماسية التي ارتكزت، طوال السنوات الماضية، على رعاية الأمم المتحدة للحوار بين الأطراف الليبية - والتي كرّست الانقسام أكثر مما أنتجت حلولاً -، لتستبدلها اليوم بنهج يقوم على إبرام تفاهمات مباشرة بين أصحاب القوة الفعلية.

> يتخوّف قطاعٌ عريضٌ من الليبيين من مغبّة تكريس نفوذ العائلات والقوى العسكرية المهيمنة

ويبدو اختيار بولس لقيادة الملف منسجماً مع تلك المقاربة؛ فهو يتحرّك كرجل صفقات يبحث عن نقاط الالتقاء المصلحية بين الأطراف القوية على الأرض، متجاوزاً الخلافات الأيديولوجية أو الدستورية التي طالما أفشلت جولات الحوار السابقة في جنيف والصخيرات وتونس. أمّا القاهرة، فيبدو أنها آثرت دور منصّة التنسيق الأساسية في هذا الشأن؛ فمنها انتقل حفتر إلى واشنطن بعد سلسلة اجتماعات سياسية وأمنية انعقدت تحت غطاء كثيف من السرّية والكتمان ولم يعلن منها سوى القليل، كما استضافت مصر لقاءً جمع حفتر ببولس، برعاية مباشرة من رئيس المخابرات العامة المصرية، اللواء حسن رشاد، الذي كان قد زار طرابلس قبل أيام، وأجرى مشاورات عاجلة ومفاجئة مع الدبيبة.

ويعكس هذا الانخراط حرص مصر على أن تراعي أيّ تسوية مقبلة اعتبارات «أمنها القومي»، ولا سيما في ما يتّصل بأمن حدودها الغربية ومصالحها الاستراتيجية الحيوية. وهو ما حضر أيضاً في لقاء وزير الدفاع المصري، أشرف سالم زاهر، بصدام ونجله خالد حفتر، حيث شدّد الجانبان على تعزيز التنسيق الأمني والعسكري بين البلدين، وذلك لمجابهة ملفات الهجرة غير الشرعية وتأمين الحدود المشتركة الشاسعة.

وعلى الرغم من محاولات الإدارة الأميركية الدؤوبة تبديد الهواجس المحلية والإقليمية من خلال تصريحات علنية لبولس، أشار فيها إلى أن المبادرة هي «خطة ليبية - ليبية» تحترم دور «مجلس النواب» و«المجلس الأعلى للدولة» وتضع سقفاً زمنياً قصيراً للمرحلة الانتقالية لا يتجاوز ثلاث سنوات، نافياً وجود نية لإطالة أمد الفترات الانتقالية أو إعادة تقسيم البلاد، ومؤكداً استمرارية المجالس التشريعية القائمة وضمان تمثيل الأقاليم التاريخية مثل الجنوب، إلا أن التوجّس والقلق لا يزالان يسيطران على قطاع عريض من النخبة السياسية والمزاج الشعبي في ليبيا، حسبما تقول مصادر مصرية في حديثها إلى «الأخبار».

وتوضح المصادر أن تلك المخاوف تتركّز على أن التسوية التي تعمل عليها إدارة ترامب، وإن كانت قد توفّر استقراراً أمنياً يسمح بإعادة إطلاق قطاع النفط، فإنها قد تؤدّي، في المقابل، إلى «تكريس نفوذ العائلات والقوى العسكرية المهيمنة ضمن صيغة مُحاصصة دائمة، بما يؤجّل مجدّداً الاستحقاق الانتخابي، ويغلق الباب أمام أيّ تداول سلمي وديمقراطي للسلطة على المديَيْن المتوسط والبعيد».

لا تنفصل رغبة واشنطن في إنهاء حالة الجمود السياسي عن المصالح الاقتصادية الأميركية (أ ف ب)

كأس العالم

البرازيل تغيّر فلسفتها... إنه زمن الواقعيّة

تجاوز المنتخب البرازيلي عقبة نظيره الياباني في الدور الـ32 من كأس العالم 2026 لكرة القدم بفوز شاقٍ (2-1). ورغم صعوبة المواجهة، تأهّل «السيليساو» إلى الدور الـ16 من المونديال، في نسخةٍ يأمل خلالها البرازيليون استعادة امجاد الماضي رفقة المدرب الإيطالي كارلو انشيلوتي

حسم «السيليساو» المواجهة الصعبة امام اليابان في الدقائق الاخيرة (2-1) بهدف قاتل

حسين فحص

لم يشهد جيل كامل من البرازيليين فوز بلادهم بكأس العالم قط. لقد سمعوا قصصاً عن قيادة الظاهرة رونالدو نازاريو المنتخب نحو المجد في عام 2002، بعد خيبة أمل مونديال فرنسا 1998، كما سمعوا حكايات عن روماريو الذي أنهى صياماً عن اللقب دام 24 عاماً حين قاد الفريق للفوز في 1994.

ونقلت الأجيال الأكبر سناً ذكريات الفريق الأسطوري الذي تألّق في مونديال المكسيك 1970، بل إن البعض عاصر تألّق غارينشيا في عام 1962، بينما لا تزال قلة قليلة تتذكر كيف أسر بيليه بعمرال 17 عاماً آنذاك قلوب الأمة بعبقريته في عام 1958.

رغم المكانة التاريخية المرموقة، لم تعد البرازيل كما كانت، إذ مرّت 24 عاماً على فوز السيليساو بلقبه الخامس والأخير في كأس العالم عام 2002. ومنذ تلك النسخة، تأرجحَ مستوى المنتخب البرازيلي حيث خرجَ على يد فرنسا في ربع نهائي نسخة 2006، وفعلت هولندا الأمر ذاته في 2010، بينما ألحقت ألمانيا بالبرازيل واحدة من أكثر الهزائم إذلالاً في تاريخ كرة القدم عام 2014 بنتيجة 7-1، وتكرر الخروج من ربع النهائي في نسختَي 2018 و2022.

وفي ظل «السقوط الحر»، لم تعد جمالية «السامبا» التي تميّزت بها الأجيال البرازيلية السابقة تُشكّل هاجساً كبيراً للبرازيليين، إذ إنّ الهدف الأسمى والأهم أصبحَ الفوز بالبطولة. فالبرازيل لم تعد تحتكر وحدها سمة الإبداع الفني، بل أنها تخلّت عنه بعض الشيء لصالح الواقعية مع المدير الفني الحالي للمنتخب، الإيطالي كارلو أنشيلوتي.

القائد الإيطالي

اعتاد أنشيلوتي حصد الألقاب والانتصارات مع الأندية التي درّبها، لكن هذه هي تجربته الأولى في تدريب المنتخبات الوطنية، وهو أول مدرب أجنبي يقود البرازيل في كأس العالم.

تولّى أنشيلوتي مسؤولية تدريب منتخب البرازيل قبل عام واحدٍ فقط من انطلاق البطولة، وهو وقت قصير جداً بالنسبة إلى مدربي المنتخبات الوطنية لإنجاز العمل المطلوب.

كما واجهت خطط كارلو عوائق إضافية بسبب الإصابات، حيث فقدَ قبل الإعلان عن قائمة الفريق ثلاثة لاعبين بداعي الإصابة كانوا سيضمنون بلا شك مكاناً في التشكيلة الأساسية هم: المهاجمَين رودريغو وإستيفاو، والمدافع إيدر ميليتاو. رغم ذلك، ترك أنشيلوتي بصمةً لافتة، وتجلّى ذلك في مباراة اليابان ضمن الدور الـ32 من كأس العالم.

مع نهاية الشوط الأول في هيوستن، غادر لاعبو البرازيل أرضية الملعب بخطوات ثقيلة. لقد كانوا على بعد 45 دقيقة فقط من خروج مبكر آخر من كأس العالم، ومن التعرّض لإهانة وطنية.

نجحت اليابان في تحييد خطورة البرازيل وتقدمت في النتيجة في الدقيقة الـ29، وبدت مرتاحة تماماً في أدائها.

وبالنسبة إلى فريق لم ينجح في قلب تأخره إلى فوز في مباراة إقصائية بكأس العالم منذ عام 2002، لم تكن الأمور تُبشّر بالخير للبرازيل، لكن قدرات كارلو أنشيلوتي عادت على السيليساو بالتأهّل.

رغم صعوبة المواجهة أمام اليابان، حسمَ «السيليساو» اللقاء في الدقائق الأخيرة (2-1) بهدفٍ قاتلٍ لمارتينيلي، وضمنَ استمراره في كأس العالم. هكذا، صعدت السامبا إلى الدور الـ16 بعد تجاوزها «الساموراي» العنيد في الدور الـ32، وتصدّرها المجموعة الثالثة بـ7 نقاط فوق المغرب واسكتلندا وهايتي، ما يُعطي الجماهير البرازيلية أملاً في رفع لقب كأس العالم بعد سنواتٍ من الغياب، أو على الأقل الوصول إلى الأمتار الأخيرة من البطولة.

> تخلّت البرازيل عن سمة الإبداع الفني لصالح الواقعية مع أنشيلوتي

أرقام من المونديال

المكسيك تحطم أرقاماً عمرها أربعون عاماً

بالانتصار المستحق على الإكوادور، حقق منتخب المكسيك أول فوز له في مباراة بالأدوار الإقصائية في كأس العالم منذ تغلبه على بلغاريا 2-0 في الدور الـ16 عام 1986، التي أقيمت أيضاً على أرضه، لينهي بذلك سلسلة من ثماني مباريات متتالية شهدت إقصاءه من الأدوار الإقصائية، وهي أطول سلسلة من نوعها في تاريخ البطولة.

أصبح منتخب المكسيك أول منتخب من اتحاد الكونكاكاف يُقصي منتخبًا من اتحاد أمريكا الجنوبية في مباراة بالأدوار الإقصائية في كأس العالم، إذ فازت منتخبات أمريكا الجنوبية في المواجهات الخمس السابقة في الأدوار الإقصائية ضد منتخبات الكونكاكاف.

بات منتخب المكسيك ثاني منتخب فقط منذ عام 1994 يحافظ على نظافة شباكه في كل من مبارياته الأربع الأولى في نسخة واحدة من كأس العالم، بعد منتخب سويسرا في 2006، الذي أقصي بركلات الترجيح في مباراته الرابعة رغم عدم تلقيه أي هدف في البطولة.

استقبل منتخب الإكوادور أكثر من هدف في مباراة واحدة للمرة الأولى منذ خسارته 1-2 أمام فنزويلا في كوبا أمريكا 2024، لينهي بذلك سلسلة من 26 مباراة متتالية نجح فيها في منع منافسيه من تسجيل هدفين أو أكثر.

أكثر من خمسة ملايين مشجع

تخطى عدد المشاهدين الإجمالي في كأس العالم خلال مواجهة فرنسا والسويد في الدور الـ32 بملعب ميتلايف، إيست راذرفورد (نيوجيرسي) عتبة 5 ملايين متفرج، وفق ما أفاد به الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا).

وجاء في بيان صادر عن فيفا: «دخلت كأس العالم 2026 التاريخ خلال مباراة الدور الـ32 بين فرنسا والسويد، حيث تجاوز إجمالي حضور البطولة 5 ملايين مشجع، مسجلة رقماً قياسياً جديداً في الحضور على مر التاريخ».

وبلغ الرقم القياسي الحالي 5,048,079 متفرجاً، من بينهم 80,663 شخصاً شاهدوا فوز فرنسا على السويد (3-0).

وكان الرقم القياسي السابق قد سُجل في مونديال 1994، بمشاركة 24 منتخباً مقابل 48 راهناً، حيث بلغ عدد الحضور في الملاعب الأمريكية 3,587,538 متفرجاً.

وفي هذه النسخة التي شاركت في تنظيمها الولايات المتحدة والمكسيك وكندا، اجتذبت المباريات ما معدله 64,511 متفرجاً، باستثناء مباراة فرنسا ضد السويد.

وبلغت نسبة إشغال الملاعب 99,7% رغم الجدل الدائر بشأن السعر الباهظ للتذاكر قبل بداية البطولة.

وقبل انطلاق العرس الكروي العالمي، قال رئيس فيفا جاني إنفانتينو إنه يتوقع أن يصل عدد الحضور الإجمالي إلى 7 ملايين متفرج.

كلمات متقاطعة 5118

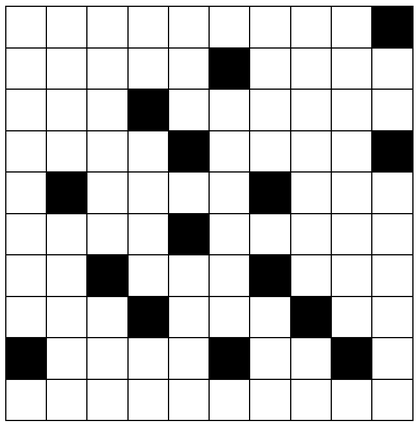

افقيا

1- عاصمة أفريقية - 2- مدينة لبنانية - دولة أفريقية - 3- مصيف سوري - حثّا على ركبتيه - 4- أكثر العطاء - عاصمة آسيوية - 5- اوتوماتيكي - رجوع - 6- لدغته الحيّة - دولة أفريقية - 7- جرى الماء - ادخَرَ المال لأيام الشدّة - للإستدراك - 8- نوتة موسيقية - من الألوان - مجوهرات المرأة وزينتها - 9- رجع وعطف - بلدة لبنانية في قضاء النبطية - 10- الفرع الشرقي للبحر الأحمر بين شبه جزيرة سيناء والسعودية والأردن

عمودياً

1- بئر عميقة - من الكواكب - 2- بلدة لبنانية في قضاء مرجعيون - 3- فيلسوف يوناني قضى حياته في برميل - حرف نصب - 4- من القصور في تركيا - حصن منيع - 5- الأسهل - 6- مدينة هولندية - سيف قاطع - 7- من الحبوب - تحادث في الليل - إله مصري - 8- قائد روماني إنتصر على مارك انطوني في معركة أكتيوم - نبتة عطرية - 9- عاصمة أذربيجان - من أنواع النبات - 10- عائلة شيخ وأديب وباحث ولغوي وناقد لبناني راحل درس في الأزهر الشريف

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- فالق - كابول - 2- وسادة - لن - 3- جامح - سعدان - 4- يله - كرّر - رد - 5- مارتينيك - 6- اب - لو - نيحا - 7- رياح - داس - 8- اخ - أت - بو - 9- القيصر - بر - 10- عصبة الأمم

عمودياً

1- فوجي ياما - 2- أسّال - خاص - 3- لامهم - لب - 4- قدح - الياقة - 5- كرواتيا - 6- سرت - صل - 7- العرين - برأ - 8- بند - نيدو - 9- اريحا - بم - 10- لاندكاستر

sudoku 5118

		5	8		1			
	3			6		5		9
9		2		3				
				5		1		7
	9	4				6		
5	8		6		3			
		6		4			5	
8					2		6	1
2	4		5	8		7		

حلول الشبكة السابقة

7	3	1	8	5	6	9	4	2
2	4	8	9	3	7	5	1	6
5	9	6	2	4	1	7	8	3
1	6	4	3	7	5	2	9	8
9	2	5	1	8	4	6	3	7
8	7	3	6	9	2	4	5	1
4	1	7	5	2	3	8	6	9
3	5	9	7	6	8	1	2	4
6	8	2	4	1	9	3	7	5

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 415

كلمة السر من 6 حروف: مدينة عراقية تاريخية

ابو غريب - الحلة - الحي - بغداد - ببجي - تكريت - تلعفر - جبلة - حلبجة - حرير - حق - دهوك - زاخو - زلان - زاب - سنجار - صك - عقلة - عون - كسكر - كوت - موصل - هيت - هب

س	ل	ص	و	م	ة	ح	ر	ي	ر
ر	ع	ح	ب	ل	ت	ك	ر	ي	ت
ف	و	ق	ح	ي	ة	ج	ب	ل	ح
ع	ن	ل	ب	ا	ر	د	ه	و	ك
ل	ا	ي	و	ك	ك	غ	ر	م	ع
ت	ج	ر	خ	و	ص	ا	و	ز	ف
ي	ا	ر	ا	ت	ج	ه	ل	ب	ك
ب	ل	ك	ز	ن	ي	ا	ب	ه	ا
ا	ح	س	ن	ت	ن	ة	ل	ب	ج
ز	ي	ك	ء	ب	غ	د	ا	د	ا

حلول الشبكة السابقة: جسر القمر

عملية حسابية 415

شروط اللعبة:
ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	٪		X		=	91
+	■	X	■	X	■	
	٪	4	X		=	25
٪	■	X	■	–	■	
3	X		X		=	54
=	■	=	■	=		
23		84		59		

حلول الشبكة السابقة

81	٪	9	X	10	=	90
–	■	X	■	+	■	
12	٪	4	X	24	=	72
٪	■	٪	■	٪	■	
3	X	6	X	2	=	36
=	■	=	■	=		
23		6		17		

شبكة العنكبوت 415

إعداد نعوم مسعود

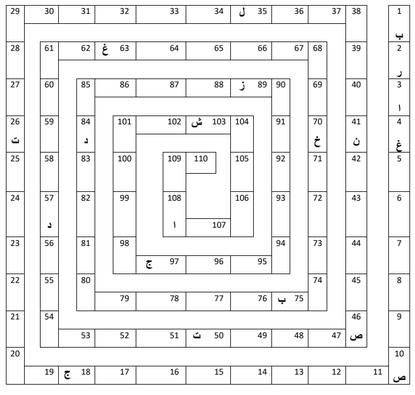

1 – 4 عاصمة دولة التشيك ومدينة المئة برج
3 – 11 أول الإباطرة الرومان
10 – 14 دولة أوروبية
12 – 21 رئيس حزب لبناني راحل
19 – 30 سيدة أميركا الأولى
30 – 42 مغنية لبنانية لها اليوم « بنادي »
40 – 48 صحافي وأديب مصري راحل له « من الذي لا يحب فاطمة »
46 – 50 بلدة لبنانية في قضاء البترون
50 – 64 دولة جزرية في البحر الكاريبي في اميركا الشمالية عاصمتها بورت أوف سبانين
63 – 73 مدينة أسبانية تُعرف باسم وادي الحجارة
72 – 75 رجل دين
75 – 85 ممثلة فرنسية راحلة كانت ناشطة في مجال حقوق الحيوان
84 – 89 اكبر انهار اوكرانيا من أهم روافد نهر الدون
89 – 93 تراث شعبي يوناني من اهم العلامات الفنية للرقص والغناء
92 – 97 من المشروبات الساخنة الطبية
97 – 103 رئيس أميركي راحل
103 – 108 مغنية كولومبية من جذور لبنانية
110 – 107 بائع سن الرشد

حل شبكة العنكبوت السابقة

اكواريوم - مارك انطوني - تيروبي - بيت ملات - اتلتيكو مدريد - دولار - ارتيميالد ويغل - فلوريدا - الاصمعي - عين ابل - ابل السقي - قيس بن الملوح - حصان - ماس من ورق - قاديشا - شارل دباس - اسلام اباد - بادوفا

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5118

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

عالم بريطاني يُعرف بالبارون أدريان الأول (1889-1977). حائز على جائزة نوبل
5+1+2+4+8 = آلة رصد ■ 3+6+11+10= عاصمتها اكرا ■ 7+9+5= مسكن الرهبان

حل الشبكة الماضية: **ادوار الخراط**

عجبي!

«مش مسرحية» من الشعبوية والفضائحية إلى الإسفاف

Mtv... «دعارة» بلا حدود

أثار برنامج «مش مسرحية» على شاشة MTV موجة واسعة من الجدل بعد نشر مقطع ترويجي مجتزأ للمشاركة ساندرين بورجيلي حول الدعارة وأخرجته من سياقه، بهدف إثارة الجدل وجذب المشاهدات. أعادت هذه الحادثة طرح أسئلة حول أخلاقيات الترويج التلفزيوني، وحدود الإثارة، ومسؤولية وسائل الإعلام في حماية ضيوفها ومصداقيتها

زكية الديراني

أول من أمس، ضربت قناة MTV المعايير المهنية عرض الحائط لدى الترويج للحلقة الأخيرة من برنامج «مش مسرحية» الذي يقدمه جو معلوف. إذ اقتطعت جزءاً من حديث المشتركة ساندرين بورجيلي حول الدعارة وأخرجته من سياقه، بهدف إثارة الجدل وجذب المشاهدات.

من النقاش إلى صناعة الصدمة

منذ انطلاق «مش مسرحية» قبل الحرب التي شنها العدو الإسرائيلي على لبنان، فتح البرنامج نقاشاً حول ملفات حساسة، أبرزها سلاح المقاومة والتطبيع مع العدو الإسرائيلي. إلا أنّ هذه القضايا عولجت بأسلوب سطحي يفتقر إلى أي ثقافة سياسية وفكرية. هكذا، تحوّل البرنامج من مساحة يُفترض أن تعرض أفكار الشباب وهواجسهم، إلى مشروع غير مسؤول يغذّي الفتنة والتحريض: تارة طالب بعض المشاركين بفتح سفارة للعدو في منطقة الأشرفية، وطوراً تحدث آخرون عن شرب الكاس في تل أبيب، ليخرج البرنامج أقرب إلى منصة تروّج لخطاب يخدم الرواية الإسرائيلية، ويقدّم صورة مشوّهة عن الشباب اللبناني، بصفته جيلاً سطحياً يفتقر إلى أي وعي ثقافي وسياسي.

لم تكتف قناة MTV بذلك، بل عمدت إلى اقتطاع أجزاء من مداخلات المشاركين ونشرها على منصاتها على وسائل التواصل الاجتماعي، بما يضمن تحقيق أكبر قدر من التفاعل والصدمة، ولو على حساب الحقيقة والسياق.

اقتطاع الكلام والتلاعب بالسياق

في هذا السياق، بثّت قناة MTV مقطعاً ترويجياً تحت عنوان «الدعارة سياحة»، ظهرت فيه المشتركة ساندرين بورجيلي وهي تدعو إلى «تشريع الدعارة لأن لبنان يقوم على السياحة، وتجب الإفادة من القدرات والمواهب اللبنانية في هذا المجال». وقد أثار هذا البرومو موجة واسعة من الصدمة والغضب على مواقع التواصل الاجتماعي، وتعرّضت المشتركة لهجوم عنيف، ما فتح باب النقاش حول أهداف البرنامج ومصداقيته في تقديم صورة حقيقية عن الشباب اللبناني وتطلعاته إلى التغيير الإيجابي.

اختتم الموسم الأول من برنامج «مش مسرحية» الذي يقدمه جو معلوف

وسرعان ما انتقل النقاش من معالجة هموم الشباب إلى مساءلة الأساليب التي يعتمدها البرنامج في الترويج لنفسه. وقفت القناة متفرجة على الهجوم على الشابة من دون إصدار أي بيان أو تعليق يوضح حقيقة ما حصل. ودفع ذلك ساندرين بورجيلي إلى نشر توضيح عبر صفحتها على منصة X، قالت فيه «يتم تداول كلامي بشكل مُحرّف ومقتطع من سياقه الكامل. ما حصل كان ضمن تمرين مناظرة منظّم، حيث يُطلب من المشاركين الدفاع عن مواقف قد لا تتوافق مع قناعاتهم الشخصية، بهدف تطوير مهارات التفكير النقدي والحوار، وهو أسلوب معتمد أكاديميًا ودولياً». كما نشرت الفيديو الكامل الذي طالبت فيه بمعالجة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع بعض النساء إلى ممارسة الدعارة، مؤكدة رفضها القاطع لها.

المصداقية ضحية السباق على المشاهدات

هكذا، يبرز «مش مسرحية» بوصفه

> **يوظّف البرنامج مواقف المشاركين لخدمة أهداف دعائية**

واحداً من أكثر البرامج الحوارية إثارةً للجدل في المرحلة الحالية، ليس لأنه يطرح قضايا حساسة، بل لأنه يوظّف مواقف المشاركين لخدمة أهداف دعائية، على حساب مصداقيتهم وصورة الشباب اللبناني.

غلبت الإثارة على الموضوعية، وتقدّمت حسابات الترويج على أخلاقيات العمل الإعلامي. وإذا كان الهدف الحقيقي للبرنامج هو فتح نقاش جاد حول القضايا الحساسة، فمن البديهي ألا تُقتطع مداخلات المشاركين أو تُستخدم خارج سياقها لتحقيق نسب مشاهدة أعلى.

وقفة

محاولات تغيير هوية العدوّ: لقاء مكي نموذجاً

هبة علي *

«إيران قتلت من المسلمين والعرب أضعافاً مضاعفة ممن سقطوا في كل حروب العرب مع إسرائيل» (أفيخاي أدرعي، المتحدث باسم «جيش» الاحتلال الإسرائيلي)

«إيران متّهمة بجرائم أكبر بكثير مما فعلته إسرائيل في هذه المنطقة خلال ثمانين سنة» (لقاء مكي، باحث أول في «مركز الجزيرة للدراسات»)

في إحدى المقابلات التي أجراها لقاء مكي قبل قرابة العام، وصف عملية تغيير هوية العدو بالنسبة إلى الشعوب العربية بـ«الكارثة الكبرى»،

> **يُظهر نفسه موضوعياً، يتظاهر بإعطاء كل طرف ماله وما عليه**

وتحدّث عن مساهمة «طوفان الأقصى» نسبياً في إعادة تذكير الشعوب بالعدو الحقيقي. أغفل مكي نقطة مهمة، وهي مساهمته، وهو ابن شبكة «الجزيرة»، مع أمثاله، في العملية وخلق عدو جديد للشعوب العربية يتمثّل في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بالتوازي والتآزر مع حملات الدعاية الإسرائيلية. هذا التلاعب بوعي الشعوب لم يحدث بين ليلة وضحاها، بل جاء نتيجة عمل مستمر امتدّ لسنوات من التزييف وقلب الحقائق. لذلك نجد أنه وفي خضم الحملة الأميركية الإسرائيلية على منطقتنا، وبعد أكثر من عامين على أبشع إبادة جماعية عاشها الفلسطينيون في قطاع غزة، يخرج مكي ليقول ببساطة إنّ «ما فعلته إيران في سوريا يتجاوز ما فعلته إسرائيل في فلسطين خلال ثمانين عاماً».

ازداد هذا التلاعب سهولة مع هيمنة الدول الخليجية على وسائل الإعلام التي يتابعها الجمهور العربي، وخصوصاً تلك الممولة قطرياً لأنها أكثر ذكاء في إيصال رسائلها المسمومة. فقطر تستطيع «بالإعلام وحده أن تجعل السردية الإيرانية في مهب الريح» كما أكد مكي في إحدى إطلالاته المباشرة أثناء الحرب الإيرانية-الأميركية. صحيح أن كلام مكي جاء في سياق محدد، لكنه قال الحقيقة. تمتلك قطر قوة ناعمة هائلة تستطيع من خلالها الإطاحة بسرديات وبناء أخرى، من دون أن تحتاج إلى قوة عسكرية. ونجحت هذه الهيمنة في جعل إيران هي العدو بدل الكيان الإسرائيلي.

في السابع من تشرين الأول (أكتوبر) 2023 قرر الكيان الإسرائيلي أن يختلق كذبة «قطع رؤوس الأطفال واغتصاب النساء على يد مقاتلي حركة حماس»، ضمن خطة لتبرير ما سيرتكبه من مجازر بعد ذلك. هذه الكذبة تحوّلت سريعاً إلى حقيقة صدّقها وتبنّاها العالم كله تقريباً.

وبالطريقة نفسها، يخرج الإعلامي والباحث لقاء مكي ليضلل المشاهدين بالقول إن «إيران قتلت مليون إنسان في سوريا، وهجّرت عشرة ملايين خلال عشر سنوات»! هو بهذه العبارة حقق هدفه من التشويه، وهنا مهما حاول الطرف المقابل التدقيق بالرقم المزعوم للضحايا سيبقى الرقم المهول الذي طرحه مسيطراً على وعي المشاهد وكافياً لإدانة إيران وتثبيت أنها أسوأ من الكيان الإسرائيلي. فمن يمكن أن يصدق بعد ذلك أنها كذبة؟ يُجيد مكي لعبة الإعلام والدعاية السياسية، فهو لا يقول ذلك بشكل مباشر أن تكره هذا وتحب ذاك، بل يهيئ لك الطريق لتصل إلى النتيجة التي يريدها دون أن تشعر، تماماً كما تقول نظرية «الحقنة تحت الجلد».

يُظهر نفسه موضوعياً، ينتقي كلماته بهدوء، يتظاهر بإعطاء كل طرف ما له وما عليه، ووسط ذلك يوصل الفكرة التي يريدها والمتلقّي مستسلم أمامه. يصبح بذلك طبيعياً أن يقول عبارات مثل أن إيران «كانت مهمة جداً للمشروع الإسرائيلي» وأن «إيران وإسرائيل تعاونتا في مطلع الثورة الإسلامية». إضافة إلى تبريره الخذلان والخضوع العربي -أنظمة وشعوباً- بقوله إن قيام الثورة الإسلامية ونشوء محور المقاومة أسهما في جعل الشعوب العربية أقل استعداداً للمقاومة!

لقاء مكي ليس النموذج الأول ولن يكون الأخير في عملية التلاعب بوعي الشعوب العربية. إنها حرب مستمرة لا تُخاض فقط بالجيوش بل قد يكون الإعلام هو سلاحها الأخطر.

* ناشطة من العراق

نبض المدينة

مبادرة «رواق سقراط» شكل من أشكال المقاومة الثقافية وسط الأزمات. يسعى المشروع، المقام في مكتبة الباشورة، إلى بناء وعي نقدي وتوازن نفسي لدى المواطنين عبر طاولات حوارية تجمع مختلف الأجيال والثقافات، مؤكداً أن الفكر أداة صمود لا تنكسر

«رواق سقراط» ينزل الفلسفة من برجها العاجي

ديكارت يصافح الغزالي في شوارع بيروت

سلوى دبوق

لم تكن بيروت يوماً مجرد عاصمة عابرة، بل هي رمز تاريخي للصمود، ورفض الهيمنة، ومقاومة الاحتلال. إنّها المدينة التي فتحت ذراعيها واحتضنت النازحين بكل حب؛ واليوم، تؤكد العاصمة أنها أيضاً رمز للمقاومة الثقافية التي لا تقل صلابة.

مثلما صمدت الأرض في وجه النار، يرتسم اليوم خط دفاع من نوع آخر: مقاومة لا تُطلق الرصاص، بل تفتح الكتب، وتدير النقاش، وتبني الوعي لمواجهة مخلفات الحرب المعنوية.

في قلب العاصمة، وتحديداً داخل مكتبة إلياس خوري العامة في منطقة الباشورة، يجتمع ناس المدينة كل يوم سبت ليصنعوا من السؤال الفلسفي درعاً يحمي العقول من قلق المستقبل أو الاستسلام لليأس.

بتعاون بين «مركز الإنماء القومي» وجمعية «السبيل» وبلدية بيروت، وُلد مشروع «رواق سقراط». هذا الرواق ليس نادياً نخبوياً يتبادل فيه الأكاديميون مصطلحات معقدة، بل هو محاولة حية وغير مسبوقة لإعادة الفلسفة إلى رصيف المدينة، وإلى عقول ناسها الذين يحتاجون اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى تفكيك ما يدور حولهم من قلق وخوف.

بناء الوعي النقدي

يفسر مدير «مركز الإنماء القومي» وأستاذ الفلسفة في الجامعة اللبنانية محمد مطر، الفكرة ببساطة وعمق: «الهدف هو إنزال الفلسفة من أبراجها العاجية وتخليصها من لغتها الثقيلة لتتحدث لغة الناس والحياة اليومية». يرى مطر أنّ الفلسفة ليست ترفاً نلجأ إليه وقت الرخاء، بل هي أداة لفهم الذات والواقع وسط الأزمات. وفي لحظة يحاول فيها العدو كسر روح الوطن، يصبح اجتماع هؤلاء الناس للتفكير والنقاش فعلاً نضالياً، وتأكيداً أن وعي المدينة عصيٌّ على الانكسار. تحت السقف المليء بالكتب، تسقط الألقاب والفوارق؛ يجلس الطالب إلى جانب المتقاعد، والموظفة إلى جانب الباحث، ليتحول الجميع إلى شركاء في إنتاج الفكرة. لم يعد الفيلسوف هنا تمثالاً من مرمر، بل أصبح رفيق حوار يساعد العابرين في الشارع على قراءة تفاصيل حياتهم المعقدة.

في زمن الأزمات والحروب، تتدفق السرديات الجاهزة والأخبار الموجهة التي تحاول فرض مناخ من اليأس. هنا يبرز دور الوعي النقدي؛ إذ تشير سارة إدريس، وهي إحدى المشاركات في الرواق، إلى أن نشر التفكير والوعي بين أفراد المجتمع في هذه الأوقات الصعبة يعد صمام أمان؛ يتعلم الفرد من خلاله كيف يفحص الأخبار ولا يستقبلها كمسلمات مطلقة.

هذا البحث المستمر عن الحقيقة تراه رُبى غول، المشاركة أيضاً في الجلسات، حاجةً إنسانية دائمة لتطوير الذات وتحديث الأفكار. غياب هذا النقد يجعل المجتمعات هشّة أمام الاختراق المعنوي. لذلك، فإن السؤال داخل الرواق يملك سلطة تحريرية؛ إنه يكسر القوالب الجامدة ويمنح الحاضرين صلابة نفسية وذهنية لمواجهة الضغوط التي تفرضها يوميات العاصمة.

> **ليس نادياً نخبوياً يتبادل فيه الأكاديميون مصطلحات معقدة، بل محاولة حية لإعادة الفلسفة إلى الناس**

طاولات مستديرة

الغنى الحقيقي في الرواق لا يقف عند تنوع الوجوه، بل يمتد عميقاً إلى الأفكار المعروضة على الطاولة المستديرة، حيث لا ينغلق الحاضرون على مدرسة فكرية واحدة أو تيار أيديولوجي محدد، بل يفتحون النوافذ على اتساعها ليتنفس المكان من رئة الإرث الإنساني المشترك. يتقلنا المشاركون، مثل قمر الأنبياء عمارة وعبد الجواد هاشم، إلى أجواء الحوار المعرفي والنفسي الذي تُحدثه اللقاءات، وكيف يتحول النقاش من مجرد استعراض نظري إلى حاجة وجودية ملحة تعيد ترتيب الفوضى الداخلية التي خلفها القلق الراهن.

على الطاولة ذاتها، وفي تجاور فكري مثير، يلتقي الفكر الإشراقي والنقدي لأبي حامد الغزالي مع العقلانية التأسيسية والمنهجية لرينيه ديكارت. هذا التمازج ليس مجرد استعراض تاريخي مجرّد أو محاولة للمقارنة الأكاديمية الباردة، بل هو استدعاء واع لأدوات الماضي وجعلها حية من أجل تشريح وقراءة الحاضر المأزوم.

حين يناقش الحاضرون «الشك الديكارتي» بوصفه طريقاً للوصول إلى اليقين، فإنهم لا يدرسونه كنص جامد، بل يمارسونه كأداة حية لتصفية الأخبار والغربلة اليومية للسرديات والشائعات الموجهة التي تضخها ماكينات الحرب النفسية لزعزعة استقرار الناس. وفي الوقت نفسه، حين يستحضرون طروحات الغزالي حول مجاهدة النفس ومعضلات الشك واليقين، فإنهم يبحثون في عمق إرثه عن ذلك التوازن الروحي والصلابة النفسية التي تعيد ترميم ذواتهم القلقة، وتمنحهم نوعاً من الطمأنينة والسكينة وسط بحر متلاطم من التهديدات الوجودية. إنها مصافحة فكرية استثنائية تؤكد أن العقل والروح، والحداثة والأصالة، يلتقيان معاً لإنقاذ الإنسان حين تشتد عليه الأزمات.

تنوع ديموغرافي

أجمل ما في مشهد «رواق سقراط» هو عفوية وتنوع الحضور. طاقة المكان تنبع من تباين أعمار وخلفيات الحاضرين الذين يمسكون بأجهزتهم اللوحية أو دفاترهم لتدوين فكرة أو مناقشة نص. تمازج الأجيال هذا يحمل رسالة بليغة: بيروت ترفض الموت الثقافي. التفاف الناس حول الكتاب والكلمة في مكتبة عامة تقع في منطقة شعبية وتاريخية كالباشورة، هو الوجه الحقيقي للمقاومة الشعبية الثقافية. المكتبة هنا غادرت وظيفتها التقليدية كمستودع للكتب الصامتة، لتتحول إلى ساحة تفاعل ومحترف لصناعة الأمل والوعي، مواجهةً بكل عناد محاولات التجهيل والإحباط.

في النهاية، يثبت «رواق سقراط» أنّ الفلسفة في أوقات المحن تتحول من ترف فكري إلى حاجة حيوية تشبه الأوكسجين. إن إرادة التفكير هي الشقيقة الصغرى لإرادة الحياة. وما يفعله القائمون على هذا المشروع ليس مجرد تنظيم ندوات، بل هو كتابة فصل جديد من فصول عناد هذا الوطن وصموده؛ صمود يتجاوز مجرد البقاء البيولوجي ليتشبث بالحرية والنقد كشرطين أساسيين لكرامة الإنسان. هذا الرواق يفتح طاقة نور وسط العتمة، ويؤكد أن الشعوب التي تقرأ وتفكر، قد تتعب... لكنها أبداً لا تنكسر.

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الخميس 2 تموز 2026 العدد 5814

قضية

في مواجهة فظائع الوحشية الإسرائيلية، نال تحقيق استقصائي هولندي «جائزة الصحافة الأوروبية» لعام 2026. كشف التحقيق، المدعّم بشهادات أطباء دوليين، عن نمط مروع وممنهج لعمليات إعدام ميدانية طاولت أطفال غزة برصاص قناصة الاحتلال في الرأس والصدر، ليتحول العمل من مجرد توثيق إلى صرخة عدالة عالمية

«جائزة الصحافة الأوروبية» لتحقيق استقصائي صادم

أطفال غزة أعدِموا برصاصة في الرأس!

علي سرور

لم تتوقّف الوحشية الإسرائيلية المُسلّطة على مئات آلاف الفلسطينيين في قطاع غزة، لكن المحاسبة الإعلامية والشعبية تكتسب زخماً متزايداً في مسعاها إلى فضح جميع فصول إجرام «إسرائيل». استحق العدوان منذ الأيام الأولى في أواخر عام 2023، لقب «الإبادة»، بعد قتل القوات الإسرائيلية عشرات آلاف الأطفال والنساء من دون هوادة، ومعاقبتها لمن بقي على قيد الحياة بالتجويع والحصار والإرهاب النفسي. إلّا أنّ تحقيقاً أوروبياً حديثاً كشف حقائق أكثر رُعباً عايشها الأطفال الغزيون، إذ لم تكن إصاباتهم مصادفة، أو «أضراراً جانبية»، بل عمليات إعدام ميدانية جرت عن سابق تصوّر وتصميم. عاين التقرير الصحافي الهولندي عشرات الحالات لأطفال فلسطينيين دون سنّ 15 عاماً، وأفاد الأطباء أنّ إصاباتهم كانت عبارة عن رصاصة واحدة في الرأس أو الصدر. بين فظائعها التي لا تعدّ ولا تُحصى، يبرز الحدث الجديد كأحد أسوأ جرائم «إسرائيل» في القطاع، إذ خلُص التحقيق العابر للدول، إلى أنّ القناصين الإسرائيليين قتلوا عن عمد هؤلاء الأطفال. نجح العمل الاستقصائي في تحويل حكاية الأطفال من ضحيّة غائبة بين سجلّات آلاف الشهداء، إلى خبر عالمي يصدح في أرجاء المعمورة. لذلك، نال التقرير الذي أعدّته صحيفة «دي فولكسكرانت» بعنوان «ما تخبرنا به الجروح؟»، «جائزة الصحافة الأوروبية» المرموقة لعام 2026 تقديراً لأهميّة العمل الصحافي وعمقه ودقّته رغم الصعوبات الشديدة التي يواجهها المراسلون في الوصول إلى غزة. وتعدّ الجائزة الأوروبية برنامجاً تكريمياً تأسّس عام 2012 لتشجيع التميّز في مجال الصحافة على امتداد 47 دولة أوروبية.

وأعدّ تقرير «ما تخبرنا به الجروح»، الصحافيان مود إفتينغ وويليم فينسترا، وركز على 114 طفلاً فلسطينياً تقل أعمارهم عن 15 عاماً أصيبوا بطلقة نارية في الرأس أو الصدر. ووفقاً لنتائج التحقيق، فقد استشهد معظم هؤلاء الأطفال، ومن نجا منهم يتعايش مع جراح غيّرت مسار حياته إلى الأبد.

ولفت الصحافيان إلى اختيارهما التركيز على الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً لأنه يمكن تحديد أعمارهم بوضوح. كما أشاروا إلى أنّ جزءاً منهم كانوا في أعمار صغيرة جداً، بمن فيهم أطفال في سن الثالثة والرابعة والسابعة.

وأشار التحقيق إلى أنّ مواقع الجروح تثير تساؤلات جدية حول ما إذا كانت عمليات إطلاق النار متعمدة أم لا.

وفي مسار إعدادها حقائق التقرير، أجرت صحيفة «دي فولكسكرانت» مقابلات مع 17 طبيباً وممرضة من دول عدّة منها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا وكندا وهولندا. وسبق لهذا الكادر الطبّي العمل في ستة مستشفيات وأربع عيادات في قطاع غزة بين تشرين الأول (أكتوبر) 2023 ومنتصف عام 2025. وخلُص التقرير إلى أنّ العاملين الطبيين عالجوا ما لا يقل عن 114 طفلاً وصلوا مصابين بجرح واحد ناجم عن طلق ناري في الرأس أو الصدر.

إضافة إلى ذلك، كشفت إحدى المقابلات مع الجرّاح الأميركي فيروز سيدوا، أنّ الإصابات التي كانت تأتي إلى المستشفى الأوروبي في غزة خلال عام 2024، عانت من إصابات متطابقة تقريباً في الرأس، إلى جانب تواصل سقوط الأطفال بوتيرة مستمرّة. من خلال هذه المعطيات، لفتت الصحيفة الهولندية في تقريرها إلى وجود نمط متكرّر من عمليات القتل، مُرجّحة قنص جنود الاحتلال للأطفال عن قصد.

على بالي

أسعد أبو خليك

غياب منير الصيّاد لم يكن كغياب غيره من زعماء الحركة الوطنيّة. الرجل كان مختلفاً ورومانسيّاً في التزامه الوطني والعروبي الناصري. لا، لم يكنز الذهب والفضة ولم يلتحق بعد الحرب بزعماء المال والمصارف والطوائف. بقي وحيداً مع أحلامه وتطلّعاته. الاتّحاد الاشتراكي العربي-التنظيم الناصري كان تنظيماً صغيراً لكنّه تميّز بالابتعاد عن الاستعراض والمظاهر، خلافاً لقيادة إبراهيم قليلات لـ«المرابطون» أو غيره. الصيّاد يطوي في غيابه صفحات مجهولة من تاريخ بيروت المقاومة. أدّى تنظيمه الصغير دوراً في حماية بيروت في حرب الفنادق في 1976 لكن من دون مؤتمرات صحفيّة. دوره الأكبر كان في حصار بيروت والقتال ضدّ الاحتلال الإسرائيلي بعد اغتيال بشير الجميّل. نذكر في فصول تلك المرحلة تنظيمات في الحركة الوطنيّة: الحزب الشيوعي ومنظّمة العمل الشيوعي والحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب العمل الاشتراكي العربي-لبنان. تنظيم الصيّاد أدّى دوراً بارزاً وبخاصّة في محور الكولا-الجامعة العربيّة. صواريخ الـ«أر بي جي» أعاقت تقدّم القوات الإسرائيليّة. الصيّاد تعاون مع تنظيمات أخرى، كحزب العمل في محور، ومع بعثيّين عراقيّين في محور آخر. لم يتقاعد عن السياسة. الإعلام غاب عنه في زمن يظهر فيه تغييريّون وتغييريّات على شاشات المحطّات الثلاث مقابل أموال تدفعها دول خارجيّة (خليجيّة وغربيّة). الصيّاد لم يكن من طينة هؤلاء. الرجل منذ أن عاد من مصر بعد وفاة عبد الناصر وهو مشغول بترتيب البيت الناصري. لعلّه أكثر مسؤول عمل على تجميع التنظيمات الناصريّة وتوحيدها حتى في السنوات الأخيرة. لكنّه لم ينجح لأنّ الآخرين لم يكونوا مثله ناكرين للذات. عمل مدرّساً للرياضة البدنيّة في مدرسة مقاصديّة وكان يجنّد الأشدّاء للقتال في تنظيمه. بعض الذين استبسلوا في صيف 1982 كانوا من تلاميذ الصيّاد. منير الصيّاد، لم يولِم لقادة المخابرات السوريّة مثل غيره. منير الصيّاد لم يتحرّك في مواكب وقوافل، مرتدياً نظارات سوداء ومحاطاً برجال مفتولي العضلات. الأهم: منير الصيّاد لم يغيّر مكان سكنه. عين المريسة هي معقله وبقيت معقله لأنّه ابن أهله. هو من قلّة من قادة الحركة الوطنيّة الذين حافظوا على احترام الناس.

المفكرة

الإعلام في عين العاصفة

■ في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها قطاع الإعلام، وتنامي تأثير التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي في إنتاج المحتوى وتداوله، تستضيف كلية الإعلام والفنون في «جامعة المعارف» المؤتمر الدولي الرابع للصحافة الرقمية وصناعة الإعلام الابتكاري، يومي الخميس والجمعة 3 و4 تموز (يوليو) في فندق «فور بوينتس باي شيراتون لو فردان».

يجمع المؤتمر أكاديميين وباحثين وخبراء ومهنيين لمناقشة أحدث الاتجاهات والتحديات التي تواجه الصحافة الرقمية وصناعة الإعلام، عبر جلسات تتناول الابتكار في الإنتاج الإعلامي، والتحول الرقمي، والتقنيات الحديثة، والبحوث المرتبطة بمستقبل المهنة.

يقام المؤتمر برعاية الأمين العام لـ «المجلس الوطني للبحوث العلمية» الباحث شادي عبد الله، والمدير الإقليمي لـ«الوكالة الجامعية للفرنكوفونية في الشرق الأوسط» الباحث جان نويل باليو، والباحث جاك دمرجيام ممثلاً معهد مهندسي الكهرباء والإلكترونيات - فرع لبنان.

المؤتمر الدولي الرابع للصحافة الرقمية وصناعة الإعلام الابتكاري: 3 و4 تموز (يوليو) - الساعة 9:30 صباحاً - «فور بوينتس باي شيراتون لو فردان» (بيروت). للاستعلام: 01/803804

ميديا... المرأة التي رفضت الهزيمة

■ بعد أكثر من ألفي عام على كتابة تراجيديا «ميديا» ليوربيديس، تعود إحدى أشهر الشخصيات النسائية في المسرح العالمي إلى الخشبة اللبنانية في معالجة معاصرة، تُقدَّم على «مسرح المونو» بين 16 و26 تموز (يوليو). ينطلق العمل من شخصية ميديا، حفيدة الآلهة التي هجرت عالمها وضحّت بكرامتها وجذورها من أجل الرجل الذي أحبّته، قبل أن تواجه الخيانة والإذلال. ويقدّم العرض معالجة لبنانية معاصرة لهذه التراجيديا الكلاسيكية، حيث لا تُصوَّر ميديا كامرأة تنهار، بل كشخصية تدخل مساراً من التحوّل العميق. فالخيانة هنا ليست مجرّد فعل، بل «إعدام للروح»، ومن رحمها تنبع مطالبة بالعدالة.

العمل من كتابة وإخراج محمد وهبي، ويشارك في التمثيل محمد فوعاني، مايا السبعلي، رانيا مروة، خديجة صالح، ندى عريضي وأماني حمدان.

«ميديا»: من 16 إلى 26 تموز (يوليو) - الساعة 7:30 مساءً - «مسرح المونو» (الجميزة). للاستعلام: 01/202422

«أشكرا»: جذور شرقية بنبض معاصر

■ كيف يمكن للموسيقى الشعبية أن تُولد من جديد من دون أن تفقد جذورها؟ هذا ما يقدّمه ثلاثي «أشكرا»، في أمسية موسيقية تعتمد على الارتجال، وتمزج بين الطرب الشرقي وإيقاعات الدبكة والطاقة المعاصرة، مساء الخميس 16 تموز (يوليو) في «كيد».

يضم المشروع الموسيقي فرج حنا على البزق الكهربائي، وخالد ياسين على الطبول والإيقاعات، وخالد عمران على آلة الباص. وينطلق الثلاثي من المقامات الشرقية وجذور الموسيقى الشعبية، ليبني عروضاً حيّة تتشكّل لحظة بلحظة، في تجربة تجمع بين الارتجال، والنشوة الموسيقية، والإيقاعات الراقصة.

وتفتتح الأمسية نادين مكارم، الكاتبة والباحثة الموسيقية والشريكة المؤسسة لـ«شطر للشعر» في بيروت، بمجموعة موسيقية تستكشف عوالم الموسيقى الإلكترونية والتجريبية، مع حضور لإيقاعات التسعينيات والألفية الجديدة، إلى جانب مشاهد الهيب هوب والراب العربي البديل.

«أشكرا»: الخميس 16 تموز (يوليو) - الساعة 8:00 مساءً - «كيد» (الكرنتينا). للاستعلام: 70/501705

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ01/666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com